



PROVISIONAL
A/35/FV.52
7 November 1980
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ، ٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس: السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] :

- (أ) تقرير الوكالة
- (ب) تقرير الأمين العام
- (ج) مشروعا قرارين

— برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستلعب النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza
ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62307/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٥٠البند ١٤ من جدول الأعمالتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) تقرير الوكالة (A/35/365)

(ب) تقرير الأمين العام (A/35/487 و Add.1)

(ج) مشروعا قراريين (A/35/L.10 و A/35/L.11)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن السيد سيجفارد ايكلوند المدير العام

للكوكالة الدولية للطاقة الذرية الى القاء تقرير الوكالة لعام ١٩٧٩ .

السيد ايكلوند (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية) (الكلمة

بالانكليزية) : انها لمناسبة سعيدة لي أن أتحدث الى الجمعية العامة وأن أستعرض بعض التطورات الاخيرة التي حدثت في الميدان النووي ، وأتناول بعض المسائل الخاصة التي قد تكون ذات أهمية بالنسبة للأعضاء .

واسمحوا لي أن أبدأ باستعراض موجز للتوقعات المتعلقة بالطاقة النووية .

ففي اطار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، فان بلجيكا وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لديها برامج هامة للطاقة النووية أو حققت بالفعل نسبة عالية من انتاج الكهرباء بالطاقة النووية . ان اسبانيا أيضا ، التي تشرفت بزيارتها مؤخرا ، لديها برنامج هام للطاقة النووية . وفي اطار هذه المجموعة فان فرنسا تعتبر مثالا بارزا ، فهي تتوقع في عام ١٩٨٥ أن تنتج ٥٠ في المائة من الكهرباء اللازمة لها بالطاقة النووية .

ان البلدان الاشتراكية في شرق اوربوا بدأت مؤخرا برامج عظمى للطاقة النووية ، وتخطط لانتاج ما لا يقل عن ١٢٠٠٠٠ ميجاوات من القدرة النووية في نهاية هذا العقد ، بالمقارنة بمقدار ١٦٠٠٠ ميجاوات تنتجها اليوم . هناك اذن منطقة واسعة من العالم ، ليس هناك شك حول حاجتها وتوقعاتها من الطاقة النووية .

وفي البلدان النامية فان التوقعات الخاصة بالقوة النووية مازالت ضئيلة . ان احدى الصعوبات التقنية الرئيسية التي تواجهها معظم هذه البلدان ، هي أن الوحدات المعيارية لانتاج الطاقة النووية ذات العائد الاقتصادي الأفضل ، والمتاحة في السوق ، لديها طاقة انتاجية للكهرباء تعادل عدة أضعاف ما يمكن أن تتحمله أنظمة الشبكات الكهربائية الموجودة حالياً في معظم البلدان النامية . وبالتدريج ، فان هذا الموقف - وأنا على ثقة من ذلك - سيتم اصلاحه بفضل التقدم في انتاج محطات أصغر ذات جدوى اقتصادية أفضل ، وكذلك التوسع في الشبكات الكهربائية الموجودة . وكما يمكن للمرء أن يتنبأ حالياً ، يبدو أنه لن تكون هناك أكثر من عشرة بلدان نامية ، ستقوم بتشغيل محطات طاقة نووية حتى عام ١٩٩٠ ، وفي أفضل الحالات سيكون هناك حوالي ٢٠ بلداً في وسعها أن تصل الى هذا الوضع مع نهاية هذا القرن .

وان أوضح هذه الصورة ، أود أن أسجل أن المحطات النووية لتوليد الطاقة التي تعمل الآن ، والجاري اقامتها حالياً سوف تنتج ١٥ في المائة من كهرباء العالم في ١٩٨٥ ، وهذا بكل تأكيد ، اسهام كبير في الوفاء باحتياجات العالم من الطاقة ، انه سيمثل ما يعادل كل انتاج المملكة العربية السعودية من النفط في عام ١٩٧٩ .

ومع ذلك ، ففي السنوات الاخيرة ، هنالك اتجاه متناقض على طلب محطات انتاج الطاقة النووية . وعلى سبيل المثال ، فخلال الستة أشهر الاولى من هذا العام ، بينما طلب انشاء تسع محطات جديدة في اوروبا الغربية ، تم الفاء عشر محطات ذات طاقة أكبر في الولايات المتحدة . ويمكن القول ان الموقف الحالي في بعض البلدان يتسم بالركود .

وقد يسأل البعض ، في الوقت الذي نستهلك فيه النفط بهذه السرعة ، والذي نتعرض فيه لخطر استنزاف الاحتياطي العالي خلال بضعة عقود ، وعندما يؤدي ارتفاع سعر النفط الى انعدام خطير في التوازن في الاقتصاد العالمي ، وعندما يرتفع سعر الفحم بنسبة ٤٠ في المائة ، وعندما يثير التأثير على البيئة من جراء حرق الفحم والنفط قلق الجميع ، كيف يمكن في ظل هذه الظروف ، أن نتردد في قبول مصدر للطاقة ثبت انه أرخص سعراً ، وأكثر أمناً ونظافة من البدائل المتاحة اليوم ، أو التي ستصبح متاحة على نطاق واسع خلال العقود الاولى من القرن القادم ؟

ان هذا التناقض تتزايد صعوبة فهمه عندما ننظر الى البيانات التي أقيمت في ثلاث مؤتمرات رئيسية هي مؤتمر ميونيخ للطاقة العالمية ، والمؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم الانتشار ، والمؤتمر العام للوكالة ، والتي عقدت في آب / أغسطس ، وأيلول / سبتمبر من هذا العام . وفي هذه المؤتمرات كان هناك اتفاق واسع حول الحاجة الى استخدام الطاقة النووية ، وبالتالي الاقلال من استهلاك النفط وكانت هناك تذكرة قوية بشأن الآثار المتعلقة بالبيئة والناجمة عن حرق كميات كبيرة من الفحم والنفط . بل كان هناك شعور بالالاحاح " بأن الطاقة متوفرة لنا ولكن ما نفتقر اليه هو الوقت " ، للانتقال من الوقود الحفري الى الوقود النووي .

ولأن ذكر مثالا هاما آخر ، فان رؤساء البلدان السبع الرئيسية في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، في اجتماعهم في فينيسيا في حزيران / يونيه الماضي أشاروا الى ما يأتي :

" اننا نركز على الاسهام الحيوى للطاقة النووية في امدادات أكثر ضمانا للطاقة . ان دور الطاقة النووية يجب أن يتزايد اذا ما أردنا الوفاء باحتياجات العالم من الطاقة . لذلك فاننا سنوسع من امكانياتنا في توليد الطاقة النووية " .

وفي الواقع فان مجموعة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ، قد قللت من مشروعات محطات الطاقة النووية بمقدار الثلث . وفي الولايات المتحدة ، التي كانت الرائدة في مجال انتاج الطاقة النووية ، والتي احتلت القيادة في هذا المجال على مدى ثلاثة عقود فان هناك محادثات في بعض الدوائر حول الغاء محطات توليد الطاقة النووية بشكل تدريجي .

ان هذا الموقف قد يؤدي الى آثار خطيرة بالنسبة لصناعة الانتاج النووي . وحتى الآن ، فان قدرة الصناعة النووية على البقاء دون ارتباطات جديدة ، أصبحت محل شك كبير في العديد من بلدان اوروبا الغربية . وهناك بعض المظاهر في الولايات المتحدة ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والسويد حول انخفاض متوقع في القوى البشرية المهنية المتاحة ، اللازمة لخدمة محطات توليد الطاقة

النووية ، سواء بالنسبة للطلاب أو للكليات ، مما يعتبر مؤشرا لانخفاض الكفاءات النووية في السوق .

اسمحوا لي أن أختتم هذا الجزء من بياني بالاعراب عن قناعاتي الشخصية بأننا نحتاج الآن وفي المستقبل الى مساهمات من كافة موارد الطاقة المتاحة ، بما في ذلك الطاقة النووية ، من أجل البقاء في عالم ، عليه خلال عقدين من الزمن أن يتحمل عبء زيادة في الافراد تصل الى ٥ فيسي المائة من الموجود حاليا ، وفي الوقت نفسه سيواجه انخفاضا مستمرا في الموارد الطبيعية والمواد الخام .

ولحسن الحظ فان الحقائق القاسية المتعلقة بأزمة الامداد بالطاقة قد بدأت آثارها تظهر على الادراك العام الذي أدى الى شعور زائف بالأمن عندما كان النفط رخيصا ومتوفرا ، وعندما بدأ أن الطاقة الشمسية وما يسمى بإمكانيات أخرى سهلة ستوفر حلولا أكثر سهولة وسرعة .

اننا نشهد الآن في العديد من البلدان ، دفعة متزايدة تجاه المحافظة على الطاقة ، وربما البدء في معرفة أن كل انتاج جديد للطاقة له مزاياه ونقاط ضعفه واننا في حاجة الى استخدام كل هذه المصادر متى وأينما كان ذلك متاحا . لذلك يجب أن نفعل كل ما يمكننا للتركيز على هذا التصور .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تسهم في هذا الجهد بتوزيع معلومات موضوعية ، والتوسع في عملها من أجل ضمان أعلى مستويات الأمن في الطاقة ، والاسهام في عدم الانتشار ، والمساعدة على تحقيق الاستقرار والوضوح في النظام المالي للامداد بالطاقة . وفي التحليل النهائي فانه على الحكومات أن تتخذ القرارات ، وأن تتحمل المسؤوليات السياسية الضرورية الناجمة عنها ، ونحن نسي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لا يمكن الا أن تكون أداة لتحقيق رفقات هذه الحكومات وقراراتها .

ليس هذا هو مجال القيام بتحليل تفصيلي بشأن الأسباب التي قللت بالفعل من احتمالات استخدام الطاقة النووية والتي كانت مشرقة في يوم ما في العديد من البلدان ، رغم أن هناك حقيقة واضحة تؤكد على حاجتها اليها أكثر من أي وقت مضى . ان الركود والتضخم وارتفاع سعر الفائدة والانخفاض في نمو انتاج الكهرباء ، كل ذلك يتطلب من الجميع أن يلعب دورا في هذا المجال . ومن وجهة نظري ، فان العامل الرئيسي كان يتمثل في مشكلة القبول العام وأثره على متخذي القرارات السياسية ، وهنا فاننا نواجه موقفا استثنائيا .

ورغم الحوادث الذي وقع في " ثرى مايلز أيلاند " في هذه الدولة ، فان سجل السلامة في مجال انتاج الطاقة النووية ، هو أسلم السجلات . وانني أكرر ما سبق أن ذكرته في مناسبات عدة ، من أنه بعد ما يقرب من تجربة الفي سنة مفاعل عاملة في ٢٣٥ منشأة تجارية تعمل بالطاقة النووية ، فانه لم تحدث حادثة واحدة بسبب الاشعاع .

ان معايير الأمانة الصارمة التي تم اتباعها بالنسبة للتكنولوجيا النووية السلمية ، توفر مثلا لتكنولوجيات الطاقة الأخرى بل وأيضا للصناعات الأخرى ، ان أنه لا يوجد في أي من هذه الصناعات جهود لوضع المعايير أو لجان قومية أو دولية للمراقبة ، مثل اللجنة الدولية للوقاية من الاشعاع أو اللجنة العلمية للأمم المتحدة بشأن آثار الاشعاعات الذرية .

ان عمل الوكالة في هذا المجال مستمر ، ونحن في مرحلة متقدمة من اعداد مجموعة من معايير السلامة المتفق عليها دوليا للعمل بها في المصانع النووية . ولقد طليت أربع عشرة دولة زيارة خبراء الوكالة لمساعدتها في تنفيذ هذه المعايير ، وعلى مدى سنوات طويلة فاننا نشجع الدورات التدريبية في مجال الأمن النووي .

كذلك تم استعراض القواعد التي وضعتها الوكالة في مجال النقل الآمن للمواد النووية ، ويجرى الآن تطبيقها تقريبا في جميع البلدان وفي جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بهذا الشأن . ونحن نعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري ومنظمة الصحة العالمية ، من أجل مقارنة الآثار الصحية والبيئة الناجمة عن مختلف أنواع الطاقة مثل الفحم والبتروول والطاقة النووية .

ويسعدني أن أقول لحضراتكم انه منذ أسبوعين عقدت الوكالة مؤتمر د وليا هاما بشأن الأمن النووي في استكهولم ، بدعوة من حكومة السويد . وقد شارك في هذا الاجتماع أكثر من ٥٠٠ خبير من ٤٤ دولة عضوا و ١٠ منظمات دولية تعنى بنواحي الأمن النووي . وقد قام هذا المؤتمر باستعراض معايير الأمن التي تطبقها الصناعات النووية في هذه البلاد ، وتم تبادل للمعلومات عن التجارب ونتائجها . وكان هناك اتجاه عام بضرورة جمع المعلومات الخاصة بتجارب الأمن والحوادث غير المألوفة ، وضرورة استعراض ذلك دوريا في اجتماعات د ولية . ومن المتوقع أن تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا هاما في تنظيم هذا التعاون الذي يحظى بالتأييد من مجلس التعاضد الاقتصادي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ان المشاكل المتصلة بالمصانع القائمة في مناطق الحدود قد تمت مناقشتها ، وقد تم اقتراحات بشأن التعاون الوثيق بين الدول المجاورة . ولقد ساد المؤتمر احساس بضرورة التعاون وتبادل المعلومات بشأن المسائل المتصلة بالأمن وقد تم ذلك د ون أية تحفظات .

ولقد أكد المؤتمر على أهمية الطاقة النووية ، وانتهى الى اتفاق عام في الرأي فيما يتعلق بأن مسائل الأمن النووي لا تحتاج لأسلوب جذري جديد . وحدد المؤتمر مجالات العمل التي تتطلب أولوية كبرى أو تحتاج لأن يعطى لها تركيز أكبر . وكان من وجهة نظره أنه يجب ألا تستخدم اعتبارات الأمن للحد من استخدام وتطوير الطاقة النووية .

وفي رأبي أن هناك نتيجة هامة لهذا المؤتمر بعد حادثة " الشرى مايلز أيلاند " . ولقد نقل هذا المؤتمر رسالة الى الجمهور مفادها أن معايير الأمن النووية مرتفعة اذا ما قورنت بالصناعات الأخرى .

وأود الآن أن أتطرق لموضوع آخر وهو المعونة الفنية ، وهي من أهم أنشطة الوكالة . وقد ناقشنا هذا الموضوع في السنوات الماضية في مؤتمرنا العام بشأن مسألة ضمان تدفق مستقر وكاف للموارد لبرنامج الوكالة . ويسعدني أن أقول انه انطلاقا من هذا المفهوم ، فان المؤتمر العام للوكالة الذي عقد د ورته منذ شهرين قد وافق لأول مرة في تاريخ الوكالة على وضع أرقام تخطيطية ارشادية لبرنامج الوكالة للمعونة الفنية . وكما تعلمون فان هذا البرنامج يمول بالاشتراكات الطوعية ، ومن هنا فان هدف ١٩٨٠ للاشتراكات الطوعية كان ١٥٠ مليون دولار ، وقرر المؤتمر

العام الأخير زيادته الى ١٣ مليون دولار في (١٩٨١) ، كما وافق على مبالغ تخطيطية مستهدفة مقدارها ١٦ مليون دولار لعام ١٩٨٢ و ١٩ مليون دولار لعام ١٩٨٣ . ورغم ما يظهره هذا من تقدم ، الا أنه يؤسفني أن أقول ان هناك مؤشرات توضح اتساع الفجوة بين موارد الوكالة واحتياجات البلدان النامية الأعضاء فيها .

ورغم أن الطاقة النووية ، كما سبق أن ذكرت ، لن تلعب دورا هاما في معظم البلدان النامية قبل نهاية هذا القرن ، الا أن هناك منافع عديدة يمكن أن تعود من تطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية . ان مثل هذه التطبيقات في مجال الزراعة والصحة والصناعة على سبيل المثال ، قد أثبتت فائدتها الكبرى في مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الانمائية . وكمثال على ذلك هناك اتفاقية التعاون الاقليمي التي وضعتها الوكالة منذ ثماني سنوات مضت لتعزيز المشروعات المشتركة التعاونية فيما بين المؤسسات النووية في البلدان النامية الآسيوية . وقد أعربت بعض بلدان امريكا اللاتينية عن اهتمامها بوضع مشروعات مماثلة في أقاليمها حيث أن فرص التعاون الاقليمي متاحة .

وتتأثر البلدان النامية بوجه خاص تأثرا كبيرا بارتفاع تكاليف الطاقة ، وبالتالي فمن الضروري بالنسبة لتلك البلدان أن تعمل على الحد من استهلاكها من بعض منتجات الطاقة التي مكنت من احداث " الثورة الخضراء " لأن انتاجها يتطلب مدخلات كبيرة من الطاقة مثل النتروجين والأسمدة والمبيدات .

وأود الآن أن أتطرق لمؤتمر الاستعراض الثاني لمعاهدة منع الانتشار الذي عقد في جنيف منذ شهرين . لقد تحدثت أمام هذا المؤتمر وأوضحت أنه :

" منذ انعقاد مؤتمر الاستعراض الأول في ١٩٧٥ ، حدثت تطورات هامة

جديرة بالذكر ، ويمكن ايجازها فيما يلي :

" أولا ، لقد انضم عدد من الدول الاضافية لمعاهدة منع الانتشار من بينها

الكثير من الدول التي لديها برامج وتسهيلات نووية كبيرة ؛

” ثانيا ، تم ابرام عدد كبير من اتفاقات الضمانات الاضافية مع الدول غير النووية ؛

” ثالثا ، تحقق تقدم كبير في تنفيذ اتفاقيات الضمانات خاصة في الاتفاق المبرم مع الدول غير النووية في النادي الاوروبي الذري ، وفي مجال تنظيم مكاتب ميدانية للضمانات ؛

” رابعا ، تمت تحسينات كبرى في أساليب الضمانات وفي تنفيذها وفي اجراءاتها . ان امكانية ادخال نظام دولي لتخزين الميلوتونيوم لأعمال تدابير الضمانات كما هو منصوص عليها في النظام الداخلي للوكالة ، كانت محل دراسة منذ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . وهناك دراسة أخرى يجري اعدادها الآن لبحث امكانات الادارة الدولية للطاقة المستخدمة والمشاكل الناجمة عن تراكم هذه الطاقة المستخدمة ؛

” خامسا ، تم التفاوض بشأن اتفاقية دولية للحماية المادية للمواد النووية ، وقد وقعت ٢٦ دولة عضوا على هذه الاتفاقية ؛

” سادسا ، تحقق تقدم كبير نحو الاستخدام الكامل لمعاهدة تحريم الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية والمعروفة بمعاهدة ثلاثيلوكو . ومع التصديق على البروتوكول الاضافي الثاني لهذه المعاهدة من قبل الاتحاد السوفياتي ، تصبح الدول النووية الخمس الآن منضمة لهذا البروتوكول ؛

” سابعا ، ان البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود وهو التقييم الذي أنجز في شباط / فبراير من هذا العام ، قد بحث عددا من الخبرات بشأن كيفية استخدام الطاقة النووية على نطاق أوسع مع تقليل مخاطر انتشار الأسلحة النووية . وعن طريق تحديد بعض المفاهيم المفيدة من أجل تعزيز التعاون الدولي ، فان هذه الدراسة قد تؤدي الى تعميق التفاهم بين الدول الموردة والدول المستهلكة فيما يتعلق باهتمامها من حيث الانتشار وضمن توريد المواد النووية ؛

(السيد ايكوند ، الوكالة
الذرية للطاقة الذرية)

" لقد شهدت السنوات الخمس التي انقضت منذ مؤتمر الاسنمراض الأول
لمعاهدة منع الانتشار، عددا من الانجازات ، ومن الاهداه الكبرى ان تستمر هذه
المعاهدة في توفير الاطار الاساسى لجهود منع الانتشار الذلى ولكن يجب ألا ننسى أن هذه
المعاهدة لا تحظر فقط هيازة الاسلحة النووية من قبل الدول غير النووية ، بل انها
تضع التزاما على الدول الاطراف فيها بتسهيل وتشجيع الانشطة النووية السلمية والعمل
على خفض الترسانات النووية . ان هذا الهدف المزدوج ، يمثل هدفا لا يتجزأ للمعاهدة
تعهدت به جميع الدول الأعضاء النووية منها وغير النووية . ومن وجهة نظرى فان نجاح
اوفشل الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذا الهدف ، هو المحك بالنسبة لمصير
هذه المعاهدة وتأثيرها على الامن الذلى وبقاء البشرية" .

من المعترف به عالميا الآن أن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أثبت فعاليتها وقد اسهاما هاما في الأمن الدولي . وقد كان هذا ، بكل تأكيد ، هو معنى الإشارة التي تضمنتها في المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة عدم الانتشار . ان التعليقات التي قدمت هي أنه ينبغي تقوية وتعزيز النظام بشكل أكبر .

ويجب أن نضع في أذهاننا أن نظام الضمانات يمثل جزءا فقط ، ولكنه جزء حيوي وهام من نظام عدم الانتشار . ومع ذلك ، فان الاتجاهات الأخيرة تبين أننا قد نكون على عتبة مرحلة حرجية بالنسبة لجهود المجتمع الدولي لمنع مزيد من انتشار الأسلحة النووية . وكما نعرف ، فان الأنشطة النووية ليست جميعها مغطاة بالضمانات في بعض البلدان . ومؤخرا ظهرت مؤشرات مقلقة بشكل متزايد ، تشير الى أن بلدانا معينة يمكن أن تحضر لاجراء تفجيرات نووية ، أو على الأقل ، لانجاء مواد متفجرة نووية لا تخضع للضمانات . وفي هذه الظروف ، يبدو لي أن الأمر الأكثر إلحاحا هو أنه خلال السنوات التي تسبق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار ينبغي أن توجّه جميع الجهود لجعل نظام عدم الانتشار عالميا .

وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أنتقل الى ما يسمى بالبلدان " الوشيكة " - أو بلدان " العتبة " وهي تلك الدول غير النووية التي تشغل أو تبني منشآت نووية لا تخضع لنظام الضمانات . وكما قلت في المؤتمر العام الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية :

" مهما كانت النوايا حسنة ، فان المرء لا يستطيع أن يتجاهل الحقيقة السياسية التي مؤداها أن عمليات إعادة معالجة المواد النووية أو ائرائها غير الخاضعة للضمانات تولد تلقائيا مخاوف من أن البلد الذي يقوم بها انما يخطط للتوصل الى متفجرات نووية . وهذا يبرز بوضوح الآثار القلقة لمثل هذه المخاوف في المناطق المعنية . وقد يكون من السذاجة أن نتوقع في هذه الحالة أنه يمكن أن تحل المشكلة النووية بمعزل عن المشكلة السياسية الأخرى التي هي جزء لا يتجزأ منها . انني أستطيع أن أشير فقط مرة أخرى الى أنه باضافة بعد نووي الى هذه المشاكل السياسية ، بعيدا عن تعزيز الأمن الوطني ، فانه على المدى الطويل يمثل أخطر تهديد ممكن ، وقد يؤدي الى الاخلال ببنية عدم الانتشار التي تم وضعها بمثل هذا الجهد ، من الصبر والحكمة

(السيد ايكلوند ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

خلال العقد بين الماضيين . ومن جهة أخرى ، فان قبول الضمانات " كاملة الممدى " من قبل هذه البلدان من شأنه أن يكون اسهاما كبيرا في أمن الأقاليم التي تنتمي اليها ، وفي انشاء مناطق اضافية خالية من الأسلحة النووية " .

ان مستقبل نظام عدم الانتشار يتوقف ، بشكل فوري ، على سياسة ومقررات هذه البلدان " الوشيكة " أو بلدان " العتبة " . وبعبارة أخرى ، فان أعمالها عي التي سوف تحدد ما اذا كان في نهاية هذا العقد سوف يبقى عدد الدول الحائزة لأسلحة نووية على ما هو عليه اليوم ، أم أنه سيزداد مع كل العواقب التي ترتبها مثل هذه الزيادة على معاهدة عدم الانتشار التي سوف يتوقف سريانها في عام ١٩٩٥ . ان هذه البلدان " الوشيكة " أو بلدان " العتبة " تتحمل مسؤولية ثقيلة .

ان الابرام السريع لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب يتوقف ، في المقام الأول ، على أعمال الدول الحائزة لأسلحة نووية . ان مثل هذه المعاهدة قد تكون خطوة كبرى للمساعدة في جعل نظام عدم الانتشار مقبولا عالميا . وعلى عكس معاهدة عدم الانتشار ، فان اتفاقية للحظر الشامل للتجارب سوف تطبق بشكل متساو على الدول النووية والدول غير النووية . وبالتالي ، فانه لا يمكن اتهامها بأنها تمييزية . ولذا ، فانها يمكن أن تكون خطوة تجاه البلدان " الوشيكة " أو بلدان " العتبة " التي ترفض الآن الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار على أساس أنها تمييزية .

لقد ذكرنا الأحداث الأخيرة أن تدفق واردات النفط العالمي غير مأمونة ، وأن هناك حاجة - لهذا السبب ولأسباب أخرى عديدة - الى تعزيز ضمانات توريد المواد النووية والوقود النووي . ان هذا الأمر يرتبط أيضا بقبول ضمانات مناسبة ضد الانتشار ، وسوف يؤثر على صلاحية معاهدة عدم الانتشار .

وعلى أساس مضاف لهذه الخلفية اقترحت في مؤتمرنا العام في السنة الماضية أنه ينبغي أن تشكل الوكالة لجنة بشأن ضمانات التوريد . وعقب مشاورات غير رسمية تفصيلية ، اتخذ مجلس المحافظين في ٢٠ حزيران / يونيه من هذا العام مقرا اجماعيا بتشكيل لجنة مفتوحة لكل الدول الأعضاء ، كي تنظر سبل ووسائل توريد المواد النووية والأجهزة والتكنولوجيا وخدمات دورة الوقود على أساس متوقع وعلى المدى البعيد بما يتفق مع الاعتبارات المقبولة عامة لعدم الانتشار ودور الوكالة ومسؤولياتها في هذا الصدد . ان لجنة ضمانات التوريد - كما أصبحت تسمى - اجتمعت لتنظيم عملها في نهاية

أيلول / سبتمبر ، وقررت أن تبدأ دراسة المسائل الجوهرية في اجتماعها في آذار / مارس من العام المقبل . وليست بي حاجة الى أن أبرز كيف سيكون عمل اللجنة هاما في العام القادم .
ان حكمة وحسن توقيت اللجنة واضح في حد ذاته . وقد أبرزت مناقشات مؤتمر استعراغ معاهدة عدم الانتشار أهمية العمل الذي سوف تقوم به من أجل تأمين أكبر لتوريد المواد النووية والأجهزة والتكنولوجيا ، وفي نفس الوقت ، مع بذل جهود لتدعيم ضمانات عدم الانتشار .
انني أعتقد أن الأمور التي سوف تتناولها لجنة ضمانات التوريد هي أمور ذات أهمية بالغة . ان ضمان توريد الوقود هام بشكل خاص في ضوء نقص تأمين توريد مصادر الطاقة الأخرى .
ان هناك عددا من البلدان التي موارد ها من الطاقة قليلة أو معدومة ، وان ادخال الطاقة النووية في برامجها المتعلقة بالطاقة قد يلعب دورا حيويا . ولصالح الجميع يجب ألا توضع عراقيل في سبيل تنمية الاستخدام السلمي للبرامج النووية .

اننا اذا فشلنا - على المستوى الدولي - في اعادة الثقة في تأمين التوريدات النووية ، فلا مفر من أننا سوف نخاطر بمواجهة موقف قد تضطر فيه بعض البلدان الى السعي لانشاء أجهزةتها الخاصة حتى تصبح غير معتمدة على خدمات دورة الوقود الخارجية . وبصرف النظر عن القاء أعباء مالية كبرى على بلدان عديدة ، فان مثل هذا الاحتمال لا يمكن أن يخدم الحاجة الى تعزيز التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، ولن يكون في صالح قضية عدم الانتشار .
من آن لآخر ، يستمع المرء الى حجة تقول أن بناء مفاعلات نووية لانتاج الكهرباء قد يؤدي الى انتشار الأسلحة النووية ، حيث أن المنتج الجانبي لتشغيل هذه المفاعلات هو البلوتونيوم .
ورغم أن هذا حقيقي من الناحية الفنية ، فان هناك عناصر تناقض هذه الحجة . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى " الدراسة الشاملة للأسلحة النووية " التي وضعها ، هذا الصيف ، فريق الخبراء الدوليين برئاسة السفير ثانبورغ ، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣ / ٩١ (دال) . ان الفقرة ٦٠ من هذه الدراسة تقول :

" ان تشييد وتشغيل مفاعل مخصص لانتاج البلوتونيوم أسهل من تشييد وتشغيل مفاعل لانتاج الطاقة الكهربائية . وقد ر التكاليف الاستثمارية لأبسط نوع من المفاعلات ذات المهدئ الخرافيتي ، ينتج قدرا كافيا من البلوتونيوم ٢٣٩ لوحد أو اثنين من الأسلحة سنويا (١٠ كيلوغرامات بلوتونيوم) بما يتراوح بين ١٣ و ٢٦ مليون دولار (بدولارات عام ١٩٧٦) . وتساوى التكلفة الرأسمالية لمصنع اعادة معالجة البلوتونيوم المستخرج من الوقود المتشعع مبلغا اضافيا يعادل ٢٥ مليون دولار (بدولارات عام ١٩٧٦) " . (A/35/392)

وحتى اذا ما تم تجاهل الواقع بأن بناء مصنع لاعادة التحويل تكون هناك حاجة اليه في كلتا الحالتين ، فان الواقع يقول بأن استخدام هذا الأسلوب لانتاج بلوتونيوم للأسلحة سوف يتطلب نفقات لا تزيد على ٥ مليون دولار أمريكي بأسعار عام ١٩٧٦ أو حوالي ٧٥ مليون دولار أمريكي بأسعار اليوم . وعلى العكس من ذلك ، فانه يجب أن نلاحظ أن بناء مفاعل نووي تجارى الحجم سيتكلف اليوم ما لا يقل عن بليون دولار أمريكي . ويجب أن يضاف الى ذلك أن بناء مفاعل للطاقة النووية هو أكبر بكثير من بناء المفاعل المبسط الجرافيتي الذى تشير اليه الدراسة ، وان الوقت الضرورى لبناء مفاعل تجارى يبلغ ضعف وقت المفاعل الأخير . وأخيرا ، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هناك فرصة كبيرة لاختراع مفاعلات الطاقة النووية التجارية الجديدة التي تبني في الدول غير النووية للاشراف الدولي . وهذا ، بالطبع ، يضع قيودا اضافية على أى تحويل للمواد النووية الى استخدامات غير سلمية .

وكل هذا لا يمكن أن يؤدي الا الى استنتاج واحد ، وهو أن الحصول على البلوتونيوم لبناء وتشغيل محطة طاقة نووية ، يشكل أقل الطرق اقتصادا ومنطقا اذا ما قورنت عموما بالأساليب المتاحة الأخرى .

ومنذ عام مضى ، انتقلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعض منظمات الأمم المتحدة ، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعى ، الى مركز فيينا الدولي . وكما يعرف الأعضاء ، فان هذا المركز الحديث والكبير الذى شيدته الحكومة المضيفة والمدينة المضيفة ، قد وضع تحت تصرف الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بايجار رمزى لمدة ٩٩ عاما . وهذا دليل اضافى على كرم وضيافة حكومة النمسا وعاصمتها اللذين تلقتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ قيامهما . ولقد صمم المركز منذ أكثر من عشر سنوات عند ما كانت تكاليف التدفئة والتبريد رخيصة ولكن أسعار البترول قد ارتفعت الآن الى خمسة عشر مثلا . ان تكاليف تشغيل وصيانة نصيب الوكالة وهو نصف المركز - الذى يشكل تقريبا ضعف المساحة التي كان يشغلها من قبل - تبلغ تقريبا عشر ميزانيتنا السنوية . ان تكاليف الأمم المتحدة بالطبع ، هي نفسها . وانني أذكر هذا الموضوع لكم ، لأننا الآن نشارك في الاهتمام المشترك بجعل هذه النفقات منخفضة بقدر الامكان حتى يمكن استخدام ميزانيتنا السنوية لأنشطة تعود بالفائدة المباشرة على دولنا الأعضاء ، وأيضا بالنظر الى اهتمامنا المشترك في تحديد نفقاتنا المحتملة لاصلاح وترميم مركز يمثل استثمارا لمئات الملايين من الدولارات.

(السيد ايكلوندا ، الوكالة
الدولية للطاقة الذرية)

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأم المتحدة ، مشغولتان الآن في الجولة النهائية للمفاوضات مع حكومتنا المضيفة فيما يتعلق بهذه الأمور ، وانني آمل في التوصل الى حل سريع ومرض بشكـل متبادل .

وختاما ، أود أن أقول ، اننا في بداية عقد يبد وفيه مستقبل البشرية متأثرا بموضوعات معقدة وبعيدة التأثير وهي : زيادة السكان التي لا يمكن تحاشيها على ما يبدو ؛ وتدهور البيئة الذي يؤدي مثلا الى تدمير الغابات وانتشار الصحراء ؛ ونفاذ مواردنا الطبيعية ؛ والتهدية للسلم ذاته . وفي مثل هذا الوقت ، فان مستقبل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يبد و موضوعا غير مهم نسبيا ، ومع ذلك فانه جانب هام لاحدى المشكلات الكبرى التي تخيم بظلمها على هذا العقد ، وهي أزمة توريد الطاقة . ان الطاقة النووية سوف تستخدم ، دون شك ، بشكل متزايد في التنمية الاقتصادية رغم امكانية سوء استخدامها . ولهذا الأسباب ، فان شؤون الوكالة تهم جميع الدول ، ومن ثم تقضي الجمعية العامة بعض الوقت كل عام في النظر في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود نيابة عن الجمعية العامة ، أن أشكر السيد ايكلوندا على عرضه لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
والآن أذعو ممثل كندا لعرض مشروع القرار A/35/L.10 .

السيد مينيزيس (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : تتشرف كندا ، باعتبارها الدولة التي تتولى رئاسة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام ، بأن تقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.10 والخاص بتقرير الوكالة . وانني أقدم هذا التقرير أيضا ، بالنيابة عن مساعدى الرئيس مصرر وبولندا .

ان بيان المدير العام كان مفيدا للغاية وقدّم اليينا معلومات حديثة بشأن مجموعات الأنشطة التي جاء ذكرها في تقرير الوكالة . وفي هذا الخصوص ، فان المدير العام وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يستحقان التهنئة لالتزامهما المتواصل بالحفاظ على فاعلية الوكالة وبرامجها . ان مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى أتقدم به الآن ، يعترف بالدور المركزى للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا للائحتها ، وذلك بتعزيز الاستخدامات السلمية

للطاقة النووية ويبرز أهمية المسؤوليات التي كلفت بها . وان زملائي وأنا شخصيا قد سعينا الى تبسيط صياغة مشروع القرار مع الحفاظ على روحه وأهدافه ، كما سعينا أيضا الى ترجمة القرارات التي اتخذها أخيرا المؤتمر العام . ويلاحظ مشروع القرار بوجه خاص ، قيام مجلس المحافظين هذا العام بإنشاء اللجنة المعنية بضمانات الامدادات ، والمفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الوكالة ، التي عقدت دورتها الأولى في أيلول /سبتمبر من هذا العام .

وانني آمل في أنه بالنظر الى التأييد واسع النطاق الذي يحظى به مشروع هذا القرار ، سوف يمكن اعتماد هذا المشروع باتفاق الرأى دون ادخال أية تعديلات عليه ، كما تم ذلك في الماضي . ويبدو لنا أن مثل هذا الاجراء يؤكد التأييد التام للمجتمع الدولي لأهداف وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل يوغوسلافيا ليقدم مشروع القرار

. A/35/L.11

السيد فوكوفيك (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد قرأنا بعناية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى قدم عن عام ١٩٧٩ واستمعنا باهتمام بالغ الى البيان الذى أدلى به السيد ايكلوندي المدير العام للوكالة . ان التقرير وبيان السيد ايكلوندي ، قد قدما لنا صورة واضحة عن نشاطات الوكالة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير . وفي نفس الوقت ، فان المجتمع الدولي قد شارك في عدد من الأعمال الهادفة الى حل بعض المشاكل البارزة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ان الدور الذى قامت به الوكالة ، ولاسيما السيد ايكلوندي ، في هذه الأنشطة جديد بتأييدنا الكامل . وان يوغوسلافيا ، بوصفها عضوا في الوكالة وفي المجلس الحالي لمحافظيها ، قد بذلت كل ما في وسعها من أجل الاسهام في حل هذه المشاكل . وعلى غرار الماضي ، فسوف نواصل تعاوننا النشط مع الوكالة وسوف نساعد السيد ايكلوندي ومعاونيه من أجل أداء مهامهم المعقدة .

ان التطورات في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والعسكرية ، أصبحت

موضوع الساعة وتجتذب اهتمام الرأى العام العالمى . وهذا يرجع من ناحية ، الى حقيقة أن عدد الحوادث التي طرأت في المنشآت النووية قد أسفرت عن اعادة النظر والابطاء أو الفناء اقامة عدد من المشروعات التي تعمل بالطاقة النووية ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذا يرجع الى التأكيد المتزايد للأسلحة النووية وازدياد خطر الحرب النووية .

لقد تمزق هذا الاهتمام بالطبع بسبب المشكلة الحادة الناجمة عن ازمة الطاقة ، وبالتالي ، فليس من قبيل الصدفة أن يبدأ تقرير الوكالة بتناول هذه المسألة ، وتناول دور الطاقة النووية في التنمية الاقتصادية في جميع البلدان خلال السنوات العشر القادمة . وهذه المشكلة تزداد الحاحا يوما بعد يوم لأنها تؤثر بوجه خاص على البلدان التي تعاني من عجز في موارد الطاقة المحلية من الطاقة التقليدية وبالتالي ، فنحن نعلق أهمية كبرى على هذه القضية .

وقبل ان انتقل الى التعليق على المشاكل التي أشرت اليها سابقا ، اسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان هذا التقرير في مجموعه ، يقدم صورة عن السياسة والنشاطات التي تتبعها الوكالة ، ويؤكد على أهمية ودور الطاقة الذرية كمورد من موارد الطاقة ، ويجذب الانتباه الى المصاعب الناتجة عن ذلك ، كما يشير الى الامكانيات المتاحة للتغلب على هذه المصاعب . اننا نرحب بالمنهج الايجابي للوكالة في تناول هذه المشكلة ، ونعرب عن أملنا في أن الوكالة سوف تواصل ابراز الجوانب الايجابية لاستخدام الذرة من أجل نفع البشرية جمعاء .

ويبدو أن الوكالة قد كرست اهتماما كبيرا لنمو النشاط النووي في الدول الأعضاء ، وقدرة الوكالة على توفير المساعدة الى البلدان التي أدخلت القوة النووية ، أو التي في المرحلة الأولى من تطوير برامج وطنية للطاقة النووية . وبالنظر الى الحوادث التي ظهرت في المنشآت النووية والزيادة في عدد البلدان النامية التي بدأت أو التي تخطط لتطوير برامجها النووية ، فاننا نشفي على تحرك الوكالة في هذا الاتجاه .

لقد زادت أيضا الوكالة من نشاطها في مجال ضمانات الأمن ، وهو تطور نرحب به أيضا . ان ازدياد النشاط في هذا المجال نتج عن الزيادة في عدد المنشآت التي يعطيها نظام الوكالة لضمانات الأمن . ونحن نؤيد من حيث المبدأ ، الجهود التي ترمي الى أن جميع التجهيزات النووية في كافة البلدان دون تمييز ، يجب أن تخضع لنظام الرقابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي رأينا انه سيكون في الامكان عن هذا الطريق فقط الحد من المخاطر ، وتبديد المخاوف الحقيقية أو غير الحقيقية التي تزداد بسبب تطوير البرامج العسكرية النووية في عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ان أهمية التوصل الى اتفاق عام حول هذه المسألة ازادت وضوحا نتيجة للتقارير التي تشير الى احتمال وقوع تفجيرات نووية في جنوب الاطلنطي ،

والتي تعكس المخاوف ازاء احتمال زيادة انتشار الاسلحة النووية ، بسبب تشغيل المنشآت النووية الحساسة غير الخاضعة ل ضمانات الأمن ، في جنوب افريقيا .
لقد لاحظنا أيضا باهتمام خاص أن الوكالة في تنفيذ برنامجها ل ضمانات الأمن ،
” لم تكتشف أي شيء غير مألوف يشير الى تحويل مواد نووية كبيرة خاضعة ل ضمانات
الأمن ، لصنع أي سلاح نووي ، أو للقيام بأي عرض عسكري ، أو لصنع أي جهاز تفجير نووي
آخر ” . (4/35/365, GC(XXIV)627, para. 16)

كما نرحب بالنتيجة الواردة في التقرير

” ان المواد النووية الخاضعة ل ضمانات أمن الوكالة ظلت مستخدمة في النشاطات النووية السلمية ، أو معروف كيفية التصرف فيها ” . (المرجع السابق)
وكذلك ، فان التقرير يشير الى الصعوبات الناتجة عن تنفيذ ضمانات الأمن خاصة في مجال تعيين الخبراء . ونحن نشعر أن الوكالة يجب أن تساعد في حل هذه المشكلة . ويتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار كذلك مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في اختيار المفتشين حتى يمكن للبلدان النامية أن تكون ممثلة بشكل ملائم . ويبدو لنا أن هناك مشكلة أكثر تعقيدا تنتج عن تنوع وتعدد نظم ضمانات الأمن التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان المجتمع الدولي عليه أن يسعى ل إزالة هذا التنوع عن طريق وضع نظام عالمي موحد لل ضمانات . ان التوصل الى توافق دولي جديد في الآراء حول هذه المسألة يشكل واجبا غاية في الأهمية يواجهها في هذا الميدان .

لقد لاحظنا باهتمام زيادة الموارد المخصصة للمعونة الفنية ، ولتشجيع استخدام التقنيات النووية ، وبنفس القدر من الاهتمام ، فاننا نتابع الجهود المبذولة ، من أجل ضمان قدر أكبر من اليقين وذلك من خلال التخطيط طويل الأجل لهذه المعونة . وبالتالي فان هذه الجهود سوف تساعد في التخطيط طويل الأجل لتلك المعونة في البلدان المتلقية لها . اننا نؤيد اتجاه الوكالة على هذا النحو ، ونعتقد انه يتعين عليها ان تواصل مستقبلا سيرها في هذا الاتجاه . وفي هذا الصدد ، فمن الضروري أن نضمن أن معدل الزيادة في الأموال المخصصة لهذه المعونة ، تتماشى مع احتياجات البلدان النامية التي تعاني بصورة خطيرة أكثر من غيرها من جراء أزمة الطاقة الحالية .

ان التقرير يشير الى مشاركة الوكالة في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، انني لا اعتمزم تقييم هذا النشاط ، ولكننا نعتقد أنه ينبغي أن يكرس الاهتمام الواجب الى هذا الجزء من التقرير المتضمن في الفقرة ٢٧ التي تشير الى ان مجلس المحافظين قد شكل لجنة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء للنظر في الطرق والوسائل التي يمكن بها ضمان توفير المواد والأجهزة والتكنولوجيا النووية ، وخدمات دورة الوقود بصورة مؤكدة وطويلة الأجل ، طبقا لاعتبارات متفق عليها بشكل متبادل بشأن عدم الانتشار .

وبالنظر الى القناعة المنتشرة على نطاق واسع بأنه من الضروري توفير موارد اضافية جديدة للطاقة من أجل نمو اقتصادي طبيعي ، فان قرار مجلس المحافظين الذي أكد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يمثل خطوة مشجعة . ان ضمان المواد النووية والأجهزة والتكنولوجيا النووية يشكل أهمية كبرى لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، لأن هذا الأمر ينطوي على استثمارات ضخمة تتفق في تطوير البرامج النووية الوطنية ، ومتحصلات صادرات ضخمة لا تستطيع أن تتجاهلها أي دولة من الدول . ان خدمات دورة الوقود لها أيضا أهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية لأسباب واضحة . وحتى قبل بدء البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، فاننا نادينا مع بلدان أخرى غير منحازة ونامية الى انشاء مثل هذه اللجنة . وبالتالي فاننا نؤيد تماما هذا القرار ، وتأمل أن جميع الاعضاء في الوكالة سوف تشارك مشاركة نشطة في أعمالها وتساهم في انجاز مهمتها بنجاح .

ان مسألة التعاون بين الدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية قد نوقشت في بعض الاجتماعات الدولية خلال العام الماضي . وهنا يأتي الى ذهني في المقام الأول دراسة البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، والمؤتمر الاستعراضي الثاني الذي اختتم مؤخرا للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ان دراسة تقييم البرنامج الدولي لدورة الوقود النووي التي شاركت فيها بلدي أيضا ، بالرغم من أنها مفيدة الا أنها للأسف لم تتوصل الى طرق جديدة ، بالنسبة لاستخدام الطاقة النووية ، يمكن أن تؤدي الى التقليل من خطر الانتشار النووي . وهكذا ، وبالرغم من المخاطر السائدة ، فاننا يجب أن نروى أنفسنا على مزيد من تطوير وانتشار التكنولوجيا .

وفي المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فإن الدول الأطراف درست في شيء من التفصيل مشاكل الامدادات غير المقيدة للمواد النووية وكذلك نقل المعدات والتكنولوجيا النووية . وبالرغم من الأسباب المعروفة جيدا من أن المؤتمر لم يكن في موقف يسمح له بالتوصل الى توافق عام في الآراء حول وثيقة ختامية تعكس التقدم الهام الذي أحرز تجاه التوفيق بين مواقف الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ففي اعتقادنا ان النتائج المحرزة لا ينبغي التنازل عنها . وفي الواقع فانها يمكن أن تمثل إضافة حقيقية للمؤتمر الدولي المزمع عقده في ١٩٨٣ الذي سوف ينظر في المشاكل التي ظهرت في مجال تعاون الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

كل هذا يبين ان المشاكل التي تواجهنا في مجال استخدام الطاقة النووية مشاكل ملحة ، وأن الفشل في حلها أو محاولات حلها بادخال قيود جديدة والحد من سيادة البلدان سوف تؤدي الى ظهور مشاكل دولية جديدة أكثر صعوبة ، والتي نعرف جميعا مدى آثارها الضارة .

وان نعي الخطورة البالغة لتلك المشاكل والعبء الذي تضيفه بالفعل الى الموقف الدولي المعقد والمتوتر ، بادرت البلدان غير المنحازة ، منذ ثلاثة أعوام ، بعمل يهدف الى الدعوة لعقد مؤتمر دولي - على مستوى الحكومات - لبحث المشاكل التي قد ظهرت بالنسبة لتطوير البرامج النووية الوطنية ، وانشاء دورات وقود نووي وطنية ، وبوجه عام ، استخدام الطاقة النووية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونلاحظ برضا تام ان مقترح البلدان غير المنحازة قد حظي بتأييد عام ، ومن ثم فاننا في موقف يسمح لنا اليوم ، بأن نتحدث عن تواريخ محددة لعقد هذا المؤتمر وعن جدول أعماله .

ان تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/35/487) والذي يتضمن ردود الحكومات المتصلة بجدول أعمال المؤتمر وتاريخه ومدة انعقاده ، يبين أن هناك اتفاقا واسع المدى بالنسبة لهذه المسائل . كما أن هناك أيضا توافقا عاما في الآراء على أنه ينبغي عقد المؤتمر في النصف الأول من عام ١٩٨٣ ، وانه يجب ان يستمر من اسبوعين الى ثلاثة أسابيع . أما فيما يتعلق بجدول أعماله ، فهناك اتفاق عام بأنه يجب أن يغطي جميع القضايا السياسية والاقتصادية المتصلة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية . ولقد أوضح وفد بلادي في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، وكذلك في رده على الأمين العام وفقا للقرار ٣٢ / ٥٠ موقف حكومة يوغوسلافيا بالنسبة لجدول أعمال المؤتمر ، وهذا الموقف ينسجم مع أحكام الفقرة السادسة من تقرير الأمين العام التي نقرأ فيها انه اقترح صراحة أن يتضمن جدول الأعمال هذه البنود :

” تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان ؛ ونقل المواد والمعدات والتكنولوجيا والخبرة الفنية ؛ والمسائل المتصلة بالضمانات والأمن والجوانب القانونية والتنظيمية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ؛ ودور المنظمات الدولية في هذا المجال ” . (A/35/487, Introduction, para. 6) .

وان نأخذ في الاعتبار الموقف الايجابي للدول الاعضاء في الأمم المتحدة تجاه مبادئ البلدان غير المنحازة ، وحقيقة أن المؤتمرات الخاصة بالبرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ،

ومعاهدة عدم الانتشار قد عقدت بالفعل ، وان نتائجها سوف تسهم بدرجة كبيرة في بحث المشاكل السابق ذكرها في المؤتمر باشتراك جميع الدول الاعضاء ، بالاضافة الى أن بعض الخطوات الهامة التي أتخذت بالفعل في إطار عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف المزيد من التعريف بالمشاكل التي سيببها المؤتمر والبحث عن حلول فنية لها ، فان مجموعة من البلدان غير المنحازة - بما فيها يوغوسلافيا - قامت بتقديم مشروع القرار A/35/L.11 ، بشأن عقد المؤتمر في النصف الأول من عام ١٩٨٣ ، وهو مشروع القرار الذي أتشرف بتقديمه الآن باسمها .

وفي هذا الاطار ، فقد كان في ذهن مجموعة مقدمي مشروع هذا القرار ان الجمعية العامة قد اعتمدت بتوافق الآراء المقترح الرامي الى أن يعقد المؤتمر - مبدئيا - في عام ١٩٨٣ ؛ وان الاعتراضات التي اثيرت ضد تحديد تاريخ لعقد المؤتمر قبل التعرف على نتائج مؤتمر البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي ، والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار قد أمكن التغلب عليها ، ذلك ان هناك عددا كبيرا من المؤتمرات مزع عقدها في عام ١٩٨٢ ، وسوف يشترك فيها عدد كبير من الدول الاعضاء ان لم تكن كلها . ولا سيما ، حقيقة ان الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكروسة لزع السلاح سوف تعقد في عام ١٩٨٢ ، وستناول هذه المشكلة بصورة جزئية .

ومن رأى المجموعة أيضا انه نظرا للطبيعة المعقدة للمشاكل الفنية والعلمية التي على المؤتمر أن يتناولها ، فمن الضروري أن تبدأ الاستعدادات في الوقت المناسب ، وفي هذا الخصوص ، وفي ذهننا ضرورة المساهمة الايجابية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) ، ومنظمة الاغذية والزراعة (فاو) وغيرها من الوكالات الأخرى . وبالتالي ، من المقترح في مشروع القرار انه يتمين انشاء لجنة تحضيرية أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، ويجب أن تعقد هذه اللجنة دورة خلال عام ١٩٨١ ، وذلك - ان امكن - قبل عقد المؤتمر السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا ، والذي ستتخذ فيه المقررات الملائمة المتعلقة بجدول أعمال المؤتمر ومدته وتاريخ انعقاده ، واعتماد برنامج عمله ، والتقدم بتوصيات فيما يتعلق بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، في الاعداد للمؤتمر وعقده .

كما يطالب المشروع أيضا الأمين العام بأن يطلب مرة أخرى من الحكومات أن توافيه - وذلك

قبل ٣٠ حزيران/يونيه عام ١٩٨١ - بوجهات نظرهما بشأن تاريخ المؤتمر ومدته ومكان انعقاده ودور كل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، بحيث يكون في جمعية اللجنة التحضيرية أكبر عدد ممكن من وجهات النظر اللازمة لهذا الغرض .

ان مجموعة البلدان غير المنحازة تعتبر ان مثل هذا المفهوم يمكنه أن يعمن بقدر بالغ احتمالات نجاح الاعداد للمؤتمر وعقده . لذا ، فاننا نتوقع ان يعتمد مشروع القرار هذا بالتوافق العام في الآراء ، كما كان الحال بالنسبة للقرارات السابقة بشأن هذا الموضوع . والا ، فسيكون هناك خطر من أن لا يعقد المؤتمر كلية أو يؤجل ، وهذا بكل تأكيد لن يكون في صالح المجتمع الدولي ، وسيؤدي الى آثار ضارة على تطوير البرامج النووية في البلدان النامية .

اننا نوافق على أن يتخذ مقرر بشأن القرارات المقدمة تحت هذا البند في الوقت المناسب خلال هذه الدورة . وفي نفس الوقت ، فاننا على استعداد للتشاور مع المجموعات الأخرى والدول الأخرى من أجل التوصل الى اتفاق بشأن تشكيل اللجنة التحضيرية ، وبشأن مسائل أخرى متصلة بهذا المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لعل السادة المندوبون قد لاحظوا ان مندوب يوغوسلافيا قد أوضح في بيانه انه ليس من المتوقع بالضرورة اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار A/35/L.11 اليوم ، لكن يمكن أن يتم ذلك في وقت مناسب بعد اجراء مشاورات لاحقة من جانب مقدميه .

السيد بترى (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفـدى

في البداية أن يعبر عن تقديره لتقرير المدير العام الممتاز بشأن نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي . لقد قدم لنا السيد إكلاند عشية العيد التاسع عشر لخدماته وقيادته الشجاعة ، الكثير مما يمكن أن نفكر فيه في العام المقبل .

لقد قدم السيد أيكلونز تقريرا قائما عن الوضع الحالي للطاقة النووية . وقد كان على حـق في ذلك ، لأن هذه سنوات صعبة في مجال الطاقة النووية . اننا نعتقد أن هذه الصعوبة ناتجة عن التوقعات الطيبة من تكنولوجيا معروفة تماما بقدرتها التدميرية . ومن المهم ألا يصبح العالم ، الذى يعرف القدرة الكاملة للطاقة الذرية في المجالات السلمية ، عالما تصبح فيه الموارد التكنولوجية النووية طاقة مدمرة لا يمكن السيطرة عليها . وفي هذه المعضلة كان يجب إعادة التقييم في بعض المراحل . ونحن من جانبنا ، نعتقد أن مفهوم الطاقة الذرية السلمية سيخرج أكثر قوة ونشاطا نتيجة لهذا التقييم .

لقد انتهت المرحلة الأولى من إعادة التقييم هذا في العام الماضي بالدورة الختامية للبرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى . ان الوقت سوف يثبت أن هذه الممارسة ، التي لعبت فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا أساسيا ، كانت حجر الزاوية في التقدم نحو اليوم الذى تسهم فيه الطاقة النووية بحق في تلبية احتياجات العالم من الطاقة . وانها سوف تقوم بذلك مع المراعاة التامة لسلامة البيئة ولكل متطلبات الأمن العالمى . ان البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى يوفر المعلومات الأساسية للتقدم في المستقبل في هذا المجال .

اننا سعداء لأن الوكالة سوف تلعب دورا قياديا في متابعة تقييم دورة الوقود النووى ، ونساند بقوة الخطوة الأولى التي اتخذت بالفعل بإنشاء لجنة الامداد . وكما أوضحنا أثناء المؤتمر العام ، فاننا نود أن نرى اللجنة تركز عملها على التدابير العملية لتحسين تأمين الامداد في المدى القصير ، مما يمهد الطريق نحو اتفاق دولي بشأن شروط الامداد في المدى البعيد . ولتحقيق ذلك ، فان بلادى تتطلع الى مشاركة نشطة في أعمال اللجنة وفي عمل الوكالة بشأن البلوتونيوم وتخزين الوقود المستخدم دوليا .

في الولايات المتحدة ، فان العلماء والمهندسين وواضعي السياسة العامة يدرسون آثار
حادثة ثرى مايل آيلاند . ولحسن حظنا أن حادثة ثرى مايل آيلاند لم ينجم عنها خسائر في الأرواح
ولم تتسبب في أضرار ، ولكننا غير مرتاحين ازاء تلك الواقعة . لقد تعلمنا الكثير من هذه الحادثة ،
ونأمل أن نتعلم أكثر من أجل تحاشي مثل تلك الحوادث في المستقبل .

ان الرئيس كارتر قد شارك في الاستنتاج الذى ورد في البيان المشترك لمؤتمر البندقية
بأن " دور الطاقة النووية يجب أن ينمو اذا كنا نود أن نفي باحتياجات العالم من الطاقة " . ان
حكومتي عازمة ، مع ذلك ، على الوفاء والاستجابة للاهتمامات المشروعة بشأن البيئة ، وعلى أن
تضمن أن تنمو تلك التقنية في المستقبل في أمان من أجل صحة ورخاء الجميع . ولقد استجبنا
لحادثة ثرى مايل آيلاند بجهود مجددة ، وعلى ذلك ، فاننا سعداء ان نرى مزيدا من التعزيز
تكرسه الوكالة الآن لبرنامج الصحة والأمان الذى تقوم به . وخلال العام الماضي ، أيدنا نداء
المدير العام للمساهمة الطوعية وسوف نستمر في ذلك خلال العام المقبل . ونأمل أن تتمكن دول
أخرى من أن تساهم بنفس القدر .

ان برنامج ضمانات الأمان للوكالة ما يزال حجر الزاوية في جهود العالم من أجل عدم
الانتشار والتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . لقد كان هناك اتفاق
عام في الرأى في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووى فيما يتعلق بضرورة والحاج تعزير
وتحسين ضمانات أمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة
عدم الانتشار الذى عقد أخيرا ، شعرنا بالامتنان ، ان أنه رغم عدم التوصل الى اتفاق كامل حول
كل الموضوعات ، فلقد كان هناك تأييد عالمي داعم لدور الوكالة بمقتضى معاهدة عدم الانتشار . لقد
شعرنا بالامتنان كذلك ان رأينا أثناء العام الماضي أن اتفاقية الحماية البدنية ضد المواد النووية
قد فتحت للتوقيع وقد وقعتها ٢٥ دولة . ان الولايات المتحدة تتحرك للتصديق على هذه الاتفاقية
ونأمل أن تحذو أمم أخرى نفس الحذو .

ان مناقشة هامة قد جرت في مجلس محافظي الوكالة ، والمؤتمر العام بشأن مجرى الأحداث
في العام الماضي حول برنامج المعونة الفنية للوكالة . اننا نعتقد أن هذه المناقشة سوف تسفر
عن دعم أنشطة المعونة الفنية للوكالة . ان اعتماد المؤتمر العام لمبالغ الخطة المستهدفة التي تبلغ

١٦٥ مليون دولار و ١٩ مليون دولار كاسهامات طوعية لعامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ على التوالي ، سوف توفر قاعدة أفضل لتطوير هذا البرنامج الحيوي ، من جانب كل من الوكالة والدول الأعضاء . ان وفدنا أسعده أن يعلن في فيينا أن الولايات المتحدة ، انتظارا لاتمام اجراءات التخصيص ، سوف تسهم بمقدار ٣٢٥ مليون دولار في المبلغ المستهدف للوكالة كمساهمة طوعية ضمن ١٣ مليون دولار خصصت لعام ١٩٨١ .

وفي ظل قيادة السيد ايكولوند الممتازة ، ومن خلال الجهود المكرسة للعاملين معه ، فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد ساهمت عبر السنوات الماضية في قيام عالم أفضل . ومرة أخرى أضافت الوكالة الى سجلها انجازا ضخما ، وهو سجل نعتقد أنه ينبع الى حد كبير من عزم تقليدي على تحقيق كل الآمال المنوطة بها بالكامل ، بدون الانحراف الى مجالات أخرى ، مهما كانت درجة أهميتها ، ليست لها علاقة بتلك الأهداف الرئيسية . اننا واثقون من أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تحافظ على هذا التقليد .

السيد رانجا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعبر عن تقدير وفـد بلادى للتقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٧٩ ، الذى قدمه بكل كفاءة السيد سيجفارد اكلاند ، مدير عام الوكالة . أود أيضا أن أشكر السيد اكلاند لبيانه الافتتاحي الرائع ، الذى تضمن معلومات اضافية تتعلق بأنشطة الوكالة خلال العام المنصرم والواجبات الهامة التى تنتظرنا . ان السيد اكلاند كان على رأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية لما يقرب من عقدين ، وقد تولى ادارة الوكالة باسلوب يستحق كل اشادة . ان وفد بلادى مقتنع بأنه تحت ادارته سوف تستمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العمل بشكل فعال ومفيد من أجل انجاز المهام التى أنيطت بالوكالة بموجب لائحته . ان التمسك الصارم والحازم بتلك اللائحة ضرورى من أجل استمرار ثقة المجتمع الدولي في الوكالة .

أود أن أنقل امتنان وفد بلادى الى الوكالة للمساعدة التى قدمتها في الماضي لبلادى من أجل انماء الطاقة الذرية للأغراض السلمية . واعترافا بالدور الهام الذى تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في النهوض بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، قامت بلادى باستضافة المؤتمر العام الثالث والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نيودلهي في كانون الأول /

ديسمبر ١٩٧٩ . ان السيد ه . ن سثنا ، رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية ترأس المؤتمر وأدلى ببيان هام بهذه المناسبة . ولا أود أن أقتطع من وقت هذه الجمعية بتكرار الموضوعات التي لفت إليها أنظارنا .

ان الوكالة قد قدمت أخيرا خطوطا ارشادية جديدة تحكم تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء . ومنذ البداية ، فان الهند قد اعترضت على تلك الخطوط الارشادية الجديدة ، ليس لأنها تمييزية فقط بل لأنها تابعة من اعتبارات غير موضوعية ، وعلاوة على ذلك ، فانها مخالفة للاتحة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان برنامج المساعدة الفنية للوكالة يجب أن يكون خاليا من أى شروط مسبقة تقييدية أو تفضيلية .

ان وفد بلادى يرى أن الخطوط التوجيهية الجديدة يجب اعادة النظر فيها حتى نجعلها متفقة مع لائحة الوكالة . وبالنظر الى الطبيعة التمييزية للأحكام الجديدة ، فان بلادى اضطرت الى التنازل عن المساعدة الفنية المقدمة من الوكالة . ان بلادى ليست ضد برنامج المساعدة الفنية للوكالة . وفي الحقيقة ، فان الهند مستمرة في الاسهام في برنامج المساعدة التقنية للوكالة ، بصفتها متبرعة . ان حكومة الهند مستمرة في تقديم مساهمتها التطوعية المقدرة الى برنامج المساعدة الفنية . ان وفد بلادى يأمل في أن هذا الجزء من الخطوط التوجيهية الجديدة الذى يشير الاعتراض سوف يزال قريبا من أجل ضمان عدم الاضرار بدور الوكالة في النهوض بتنمية الطاقة الذرية للأغراض السلمية .

ان وفد بلادى يرى أنه من الضرورى العمل على انشاء مصدر للتمويل قابل للتوقع ومضمون يهدف الى ضمان أن برنامج المساعدة التقنية للوكالة سوف يكون قابلا للتنفيذ الفعلي . ان وفد بلادى يرحب بأن الدراسات قد تمت بالفعل من أجل التوصل الى حل لمسألة التمويل . ان وفد بلادى يؤيد دور وبرنامج الوكالة في مجال الأمان النووى . ان حكومة الهند ، اعترافا منها بأهمية هذا الدور ، قد تقدمت بمساهمة تطوعية اضافية الى الوكالة لعام ١٩٧٩ بحيث يمكن للوكالة أن توسع نشاطها في هذا المجال .

لقد سجل وفد بلادى ، بأسف شديد ، عدم التوازن المستمر فيما بين الجوانب التنظيمية والجوانب المتعلقة بالأنشطة المعززة لعمل الوكالة . ان البشرية يجب حمايتها من اساءة استخدام الطاقة النووية لأغراض عسكرية . ان هدفنا ينبغي أن يكون نزع السلاح النووى ، أما الوكالة فانها لا تمول الا أنشطة محدودة لعدم الانتشار .

ان عدم التوازن بين الجوانب التنظيمية والجوانب المعززة لعمل الوكالة ما يزال منعكسا في الانفاق الخاص باجراءات الحماية والبرامج المعززة . ان عدم التوازن هذا يجب وقفه ، بل يجب تصحيحه . ان الوكالة يتعين عليها عدم اعطاء أسبقية الى جانب من لائحتها على حساب الجانب الآخر ، ويجب عدم استغلالها لتعزيز الأهداف النووية لبعض البلدان أو مجموعات البلدان . ان وفد بلادى يأمل في أن يبذل جهد كبير في هذا الاتجاه .

وعند هذه النقطة ، أود أن أتقدم بتعقيب حول هذا الفصل من التقرير السنوي الذي يتناول اجراءات الحماية . ان الفقرة ١٦٤ من هذا الفصل تتضمن اشارة خاصة الى منشآت نووية لا تتوفر فيها الحماية الكافية في بعض الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية . وليست هناك اشارة الى المنشآت والمواد النووية التي لا تتوفر فيها اجراءات حماية كافية في البلدان الحائزة على الأسلحة النووية . ومن وجهة نظر حكومة الهند ، فان هذا السهو قد أدى الى خطأ في عرض الحقائق ، وقد خلق صورة خاطئة ومشوهة توحى بأن بعض الدول غير النووية تتساهل بالنسبة لأنشطة اجراءات الحماية ، في حين أن الحقيقة هي أن العالم معرض حاليا لخطر نووي نظرا لاساءة استخدام القوى النووية للطاقة النووية في أغراض عسكرية . ان التقرير السنوي القادم ينبغي أن يكون بشأن كل المنشآت النووية التي لا تتوفر فيها اجراءات حماية كافية ، والخاصة بالدول النووية وغير النووية على السواء . ويتعين علينا ألا نخدع أنفسنا بأن نغمض أعيننا عن حقيقة أن التهديد الحقيقي انما يفرض على المجتمع الدولي بواسطة انتشار الأسلحة النووية عن طريق الدول النووية .

ان صورة محرقة مشابهة تخلقها الفقرات المعنية بالضمانات ومعاهدة عدم الانتشار ، الواردة في مقدمة التقرير السنوي . ويود وفد بلادي ألا يرد هذا التحريف في التقرير المقبل . ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.10 يتضمن اشارة الى اتفاقية الوقاية الجسمانية من المواد النووية . ان حكومة الهند قد سبق لها أن أشارت الى نقاط الضعف التي تعاني منها تلك الاتفاقية . ان الاتفاقية لم تراعى ، بقدر كاف ، القدر الكبير من المواد النووية المتراكمة للاستخدامات العسكرية . لقد تجاهلت الاعتراضات الخاصة بادراج النقل داخل دولة في مفهوم النقل الدولي . ومع مثل نقاط الضعف القائمة حاليا ، فانه من الواضح أن الاتفاقية لا يمكنها أن تحقق هدف الوقاية الجسمانية من المواد النووية .

ان وفد بلادي سوف يؤيد اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.10 بالتوافق العام في الآراء . ان تأييدنا لمشروع القرار هذا لا يمس موقفنا المحدد تماما والمتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ان تأييدنا يجب أن ينظر اليه في اطار وجهات النظر التي عرضتها حول بعض مظاهر مشروع القرار المعروض علينا .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوارد في الوثيقة A/35/L.11 ، فان حكومة الهند قد سبق لها أن قدمت وجهات نظرها الى الأمين العام ، وهو ما ورد في تقريره الوارد في الوثيقة A/35/487 . ان وفد بلادي يؤيد مشروع القرار هذا طبقا لذلك .

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية):

ان الوفد السوفياتي اذ درس تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، واستمع الى بيان السيد ايكلوندي مدير عام الوكالة ، فانه يلاحظ بارتياح أن كلا من تقرير الوكالة وبيان السيد ايكلوندي يمثلان دليلا على العمل الواسع الذي قامت به الوكالة خلال العام الماضي .
ان الاتحاد السوفياتي يقدر دور الوكالة في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ودورها في توفير الرقابة الدولية الفعالة على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية ، وكذلك دورها في تعزيز التعاون فيما بين الدول في مجال الطاقة النووية . ومنذ انشائها ، فان الوكالة أثبتت قدرتها على أن تكون أداة هامة في الكفاح من أجل صيانة السلام وتعزيز التعاون الدولي .

ان من أخطر المهام المناطة بالوكالة بموجب ميثاقها ، وهي مهمة تنبع من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، هو العمل على تعزيز نظام عدم الانتشار . ان أهمية هذه المهمة تبرز اذا ما أدركنا حقيقة أن نجاحا حقيقيا وتعاوننا مشرا في مجال الطاقة النووية من أجل صالح جميع البلدان ، يمكن أن يتحققا فقط اذا ما حصل المجتمع الدولي كله على ضمانات تحول دون أن يصبح هذا التعاون قناة لنشر الأسلحة النووية .

وهناك علامة بارزة على طريق تعزيز نظام عدم الانتشار تمثلت في المؤتمر الاستعراضي

الثاني لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ان السيد ليونيد بريجينيف الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي قال في رسالته الى المشاركين في المؤتمر الاستعراضي الثاني ما يلي :

" لقد انقضت عشر سنوات منذ دخول المعاهدة الى حيز التنفيذ ويمكن أن نقول الآن بثقة ان ابرام تلك المعاهدة كان خطوة هامة على طريق وقف سباق التسلح النووي بما يخدم مصلحة السلام على وجه الأرض .

" ان معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية تخدم بفعالية مصالح البلدان جميعها كبيرها وصغيرها النووية منها وغير النووية ، الصناعية منها والمتقدمة والنامية . كذلك فان المعاهدة قد وضعت أساسا راسخا لتعاون دولي مثمر في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ووفرت ظروفا مناسبة من أجل التوسع في استخدامات الطاقة الذرية في الأغراض الخلاقية . ويعتبر الاتحاد السوفياتي أنه من الضروري ، وبوجه خاص في ظل الظروف الراهنة ، تنفيذ أحكام المعاهدة بشأن اعتماد تدابير فعالة من أجل وقف سباق التسلح النووي ومن أجل تحقيق نزع السلاح . وان مقترحاتنا بشأن وقف انتاج وازالة الأسلحة النووية والحظر الشامل لاجراء تجارب الأسلحة النووية وغيرها معروفة للجميع . ونحن سوف نثابر في جهودنا من أجل تحقيق هذا التنفيذ السريع " .

ان الاتحاد السوفياتي يشعر بالتقدير للمناقشات البناءة المخلصة التي دارت خلال المؤتمر الاستعراضي الثاني في جنيف والتي أبرزت قدرا من اتفاق الرأي بشأن بحث عدد من المسائل المتصلة بمعاهدة منع الانتشار . والنتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها في ضوء نتائج المؤتمرات السابقة ، هي أن التجربة قد أكدت على الأهمية البالغة لتلك المعاهدة ، وأكد المؤتمر كذلك أن النظام الذي أنشأته معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية يوفر أفضل الظروف من أجل قيام التعاون فيما بين الدول على الصعيد الدولي بشأن منع انتشار الأسلحة النووية ، ومن أجل التوسع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الخلاقية .

ان جميع من اشتركوا في المناقشات التي دارت في المؤتمر ، قد أعلنوا بالاجماع أنهم يجبذون الفكرة القائلة بأن تلك البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة عليها أن تنضم اليها في أقرب فرصة ممكنة .

لقد كان هناك موضوع هام في أعمال ذلك المؤتمر بالإضافة الى مسألة منع انتشار الأسلحة النووية ، وهو موضوع الحد من سباق التسلح ووقف هذا السباق وخاصة في مجال سباق الأسلحة النووية ، وقد احتل هذا الموضوع مكانا هاما في المؤتمر ، كما تم الاعراب عن القلق البالغ ازاء الوضع الراهن في هذا المجال . ونحن مقتنعون بأن هناك حاجة الى مواصلة الانفراج كاتجاه رئيسي في السياسة الدولية ، وضرورة وقف سباق التسلح ، واتخاذ تدابير فعّالة من شأنها الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح .

ان سباق التسلح ونزع السلاح مهمة مشتركة لجميع البلدان ، وان التبرير يحل هذه المهمة لا شك أنه سوف يفتح آفاقا جديدة لتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

كذلك فقد قام المؤتمر بتقييم ايجابي لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات أنشطتها . وكانت هناك نتيجة ايجابية هامة فحواها أن المشاركين في ذلك المؤتمر يقدرون أنشطة الوكالة لأنها قامت بها في مجال احترام الحقوق السيادية للدول ، وأن أنشطة الوكالة لم تؤد الى اعاقاة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية في البلدان الأطراف في المعاهدة ، كما أن هذه الأنشطة لم تمثل أى عائق في نطاق التعاون الدولي في مجال استخدامات الطاقة الذرية في الأغراض السلمية .

وخلال المناقشات التي دارت في المؤتمر ، فقد تم الادلاء ببيانات بشأن المسائل المتصلة بأوجه أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وخاصة فيما يتعلق بمبادئ الصادرات النووية . ومن الضروري أن نؤكد حقيقة فحواها أن القليل من المشاركين في المؤتمر قد شككوا في فائدة التوصل الى اتفاق مبدئي من أجل وضع سياسة عامة في مجال الصادرات النووية ونقل التكنولوجيا النووية . وفي هذا الخصوص ، هناك دور هام يمكن أن تلعبه اللجنة الجامعة التي أنشأها مجلس المحافظين في دورته في حزيران / يونيه عام ١٩٨٠ لبحث مشاكل التوريد المضمون للوقود النووي ، ونقل التكنولوجيا والأجهزة النووية وتوفير الخدمات المتصلة بدورة الوقود النووي .

وبعد تكريس جزء كبير من وقت المؤتمر لمسائل التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، فان المشاركين في المؤتمر قد توصلوا الى نتيجة مفادها أن مثل هذا التعاون يمكن أن يتم بنجاح وأن يكون. مشرا فقط عن طريق تعزيز وتقوية نظام منع الانتشار النووي شريطة الاحترام الصارم لجميع أحكام المعاهدة .

وبالتالي فإنه عند تقييم نتائج مؤتمر جنيف يمكن أن نقول ان ذلك المؤتمر قد مثل خطوة أخرى على طريق تعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية ، مع مراعاة وصول جميع الدول دون أى تمييز الى استخدامات الطاقة النووية والتكنولوجيا في الأغراض السلمية تحت رقابة دولية فعالة بما يتشى والقواعد المعمول بها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وعند بحث تقرير الوكالة المقدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة وبالنظر الى المستقبل ، فلا بد من التأكيد على أن تظل - على غرار ما تم في الماضي - المهمة ذات الأولوية القصوى هي تعزيز نظام منع الانتشار . ان كثيرا من الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يشعر بالقلق ازاء ازدياد عدد البلدان التي توجد فيها منشآت لانتاج اليورانيوم المثرى ، والتي لا تخضع لرقابة الوكالة . وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كانت هناك تحذيرات مستمرة ازاء المؤشرات الخطيرة التي وردت من مناطق مختلفة من العالم ، ووجه الانتباه الى خطر ظهور الأسلحة النووية في أيدي دول موجودة في مناطق التوتر والصراع . وبصفة خاصة ، كانت هناك اشارة الى الخطط التي تهدف الى انتاج الأسلحة النووية في جمهورية جنوب افريقيا وفي اسرائيل .

ومن دواعي اقتناعنا العميق ، أن الانضمام الى معاهدة منع الانتشار من جانب جميع الدول بغير استثناء سوف يكون من شأنه الاسهام في اقامة حواجز موثوق بها للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وتوفير الظروف المناسبة لتنسيق استخدام الطاقة النووية والتعاون الدولي الواسع النطاق في هذا المجال الهام .

وبالاضافة الى منع انتشار الأسلحة النووية في كوكبنا ، فان الوكالة بمقتضى دستورها ، وكما هو معلوم للجميع ، قد أخذت على عاتقها مهمة تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وفي الوقت الراهن ، الذى يشهد فيه العالم نقصا في الوقود الحفري ، فان التطلع الى اكتساب واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أصبح ظاهرة ملموسة في البلدان المتقدمة ، وفي البلدان النامية أيضا . وكما ورد في تقرير الوكالة ، فانه بالامكان الاسراع بالتدابير الكفيلة بالاقتصاد في الطاقة في العالم ، والقيام باستثمارات رأسمالية واسعة في المصادر البديلة للطاقة . ولكن من غير المحتمل خلال العقدين أو الثلاثة عقود القادمة أن تحدث هذه التدابير آثار ملموسة بالنسبة للمتطلبات السلمية من الطاقة الكهربائية . وبالتالي ، فان من أهم مصادر الطاقة الكهربائية ، الطاقة النووية . وفي ظل هذه الظروف ، فمن الطبيعي أن يتزايد دور الوكالة وأهميتها في هذا المضمار .

ويشارك الاتحاد السوفياتي بفعالية ، وهو الذى حقق نتائج كبرى في استخدام الطاقة المتولدة من الطاقة النووية للأغراض الخلاقية ، في التعاون الدولي متعدد الأطراف في هذا المجال ، ويشرك في انجازاته البلدان المهمة الأخرى وذلك عن طريق الوكالة الدولية ، وفي المجال الثنائي من خلال نقل المعلومات والمعارف وتوفير المساعدة التقنية وتبادل المواد النووية ، وتبادل المعلومات العلمية والفنية . كما أن الاتحاد السوفياتي يوفر خدماته لعدد من الدول في مجال اشراء الوقود النووي . ولقد أصبحت الطاقة النووية عنصرا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كثير من بلدان العالم . ونتيجة لعدد من الأسباب الموضوعية والذاتية ، فان هذه العملية تسير على نحو متباين ولكن لا رجعة فيها . وبالتالي وفي ظل هذه الظروف وبالنظر الى المرحلة الحالية من التطور العلمي والتقني ، فان التعاون فيما بين البلدان من أجل حل مشاكل الطاقة قد اكتسب مفرزا هاما . ومن هنا ، يتعين ابراز دور الوكالة في تنظيم مثل هذا التعاون . ولقد أيدى الاتحاد

السوفياتي ولسوف يؤيد دوماً ، البرامج العلمية والتقنية التي تنهض بها الوكالة . ونحن نلاحظ ،
بارتياح ، أن هذا العمل تقوم به الوكالة مع مراعاة احتياجات البلدان النامية . وهذا هو ما يتضح
تماماً في البرامج العلمية والتقنية التي تقوم بها مختلف أقسام أمانة الوكالة . ومن عام إلى آخر ، فقد
ازدادت المساهمات الطوعية التي تقدمها الدول الاعضاء في الوكالة الى برنامج المساعدة الفنية .
وانطلاقاً من رغبتنا في توفير المساعدة الفنية للدول النامية الاعضاء في الوكالة ، فان الحكومة
السوفياتية أصدرت قراراً بزيادة مساهمتها الطوعية في صندوق المساعدة الفنية بحيث تصبح . ١٠٥ .
مليون روبل بالعملة المحلية وهو رقم أكبر مما حددته الأمانة . وعلى غرار الماضي ، فان هذه
الأموال يمكن أن تستخدمها الوكالة من أجل أن تحصل من الاتحاد السوفياتي على المواد والأجهزة
العلمية التي يمكن أن تستخدم في الطاقة النووية وتوفير الحرارة للمفاعلات البحثية ذات طاقة الاشعاع
المنخفضة في اليورانيوم - ٢٣٥ ، ومن أجل القيام بدراسات تمهيدية يحضرها الخبراء من أبناء
البلدان النامية ، في الاتحاد السوفياتي .

وفي ظل برنامج تدريب الأفراد ، فان الاتحاد السوفياتي ينفق بالإضافة الى الأرقام المشار
اليها مائة ألف روبل من أجل اتخاذ عدد من التدابير الفنية . ومن قبل فان الاتحاد السوفياتي
قد أوضح أثناء المؤتمر العام الثاني والعشرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أنه قد وفر كمية
مقدارها . ٥ كيلو جراماً من اليورانيوم المشع ووضعتها تحت تصرف الوكالة للبحوث المتعلقة
بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وفي محاولة لتلبية رغبات عدد من البلدان النامية ، فان الاتحاد السوفياتي قرر ألا يعارض
وضع أرقام تخطيطية ارشادية للمساعدات الطوعية لصندوق المساعدة الفنية في ١٩٨٢ و ١٩٨٣ في
حدود مبلغ ١٦ مليون دولار و ١٩ مليون دولار . ونحن نأخذ في الاعتبار أن المبادئ التي يقوم
عليها تكوين الصندوق على أساس طوعي بالعملات المحلية من جانب البلدان الاعضاء ، سوف تبقى
دون تغيير . ولسوف يكون الاتحاد السوفياتي على استعداد مستقبلاً لتوفير التعاون الاقتصادي
والفني لبلدان العالم الثالث .

ان هدفنا هو الاستخدام الأمثل لموارد الوكالة الدولية من أجل الاستخدامات السلمية
للطاقة النووية . والاتحاد السوفياتي على استعداد لبحث وتقييم أي اقتراح متصل بتدابير معينة
ذات طابع دولي . وبمباراة أخرى ، فاننا ننطلق من مفهوم هو أن التعاون في مجال الطاقة النووية

الذي له أهمية كبرى لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، يتعين بحثه في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينطبق منهجنا هذا أيضا على مسألة عقد المؤتمرات والمشاورات والدورات والحلقات الدراسية بشأن التعاون الدولي في مجال استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ان الاستخدام الواسع النطاق للطاقة النووية من أجل صالح البشرية جمعا ، يعتمد بدرجة كبيرة على النجاح الذي يتم على الصعيد الوطني في هذا المجال . ان تجارب بعض البلدان سوف تصبح تراثا للجميع . ونحن نشهد زيادة اسهام العديد من البلدان في تحقيق انجازات العلم والتكنولوجيا الذرية . وكما طيب على ذلك ، نتائج البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي .

ومما له أهمية كبرى في تقييم البرامج النووية في البلدان النامية وتقييم دورة الوقود ، مسألة الأمن في المفاعلات وفي المنشآت النووية الموجودة . ونحن نقدر تقديرا عاليا نشاط الوكالة في مجال اعداد مدونات وقواعد بشأن الأمن في المنشآت النووية . وفي نفس الوقت ، يقوم الاتحاد السوفياتي بالتعاون دولي واسع النطاق في هذا المجال سواء على الصعيد الثنائي أو على الصعيد متعدد الأطراف ، وكذلك في إطار الوكالة الدولية . كما أن انجازات العلماء السوفيات في هذا المجال متاحة لجميع البلدان ، لأنها تنشر وتصدر في التقارير التي يقدمها العلماء السوفيات في المؤتمرات والحلقات الدولية المختلفة . كما أننا نوفر من خلال هذه التجارب مشاركتنا في الأعمال والمؤتمرات التي تنظمها الوكالة .

وبالإضافة إلى تطوير الطاقة الذرية التقليدية ، فإننا نواصل البحوث من أجل إقامة منشآت للطاقة للجيل القادم في مجال المفاعلات النووية الحرارية المركبة .

وفي الكثير من الدول ، فان البرامج المقبلة لتطوير الطاقة تتصل بمسألة ضمان توريد الوقود النووي للمنشآت الموجودة . وكما قلنا من قبل ، فان قلق البلدان بالنسبة لتوريد الطاقة قد تجلّى في القرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة في دورة حزيران / يونيه عندما قرر هذا المجلس تشكيل لجنة جامعة من أجل بحث المسائل المتصلة بضمن التوريدات والامدادات ، مع احترام التدابير الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية . ولقد اتخذ الاتحاد السوفياتي قرارا بالمشاركة في أعمال هذه اللجنة انطلاقا من فهمه لاحتياجات البلدان النامية ورغبتها في توفير سوق مضمونة ، ومستقرة للمواد النووية والأجهزة النووية . ان بلادنا تورّد الوقود النووي على المدى الطويل لمنشآت الطاقة الذرية التي يجرى انشاؤها أو التي أنشئت بالفعل بمعمونة فنية من الاتحاد السوفياتي ، كما انها تقدم اليورانيوم المشرى للبلدان التي تقدم طلباتها اليها . ومع ذلك ، فان كل هذا يتم مع مراعاة دقيقة للاتفاقات المعمول بها بالنسبة للرقابة على الصادرات النووية ، وذلك لصالح فعالية نظام منع انتشار الأسلحة النووية .

ومع اتخاذ قرارنا بالمشاركة في اللجنة الجامعة في شأن التوريدات النووية ، فقد فعلنا ذلك على أساس انه من المفهوم ان اللجنة ستأخذ الاتفاقات القائمة في هذا المجال بعين الاعتبار ، وعلى هذا الأساس سوف يكون في الامكان التحدث عن توفير ظروف حقيقية لاقامة نظام مضمون للتوريدات والامدادات لجميع البلدان من الوقود النووي ، دون أن نخشى أن يؤدي استخدام هذا النظام الى انتشار الأسلحة النووية أو أية وسائل أخرى من المتفجرات النووية .

ويعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبرى ، على نجاح الوكالة في تنفيذ التزامها بتطبيق الضمانات . ونلاحظ بالرضا أنه في ١٩٧٩ والسنوات السابقة ، لم يحدث نقل للمواد النووية الواردة في ضمانات انتاج الأسلحة النووية أو للأغراض العسكرية ، أو لانتاج وسائل أخرى من المتفجرات النووية . وكما هو معروف ، فان نطاق نشاط الوكالة في مجال تطبيق الضمانات قد اتسع في السنوات الأخيرة وان الرقابة على مصانع الاثراء ومصانع اعداد الوقود المختلط ، متوفرة . ويثير ذلك بعض المشاكل للوكالة ، ويؤدي نجاحها في حلها الى فعالية نظام الضمانات . وسوف تواصل بلادى تأييد هذا القلبي لنشاطات الوكالة في مجال الضمانات . وفي هذا الخصوص ، اسمحوا لي أن أشير الى أنه في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٢ ، فقد خصصنا مليون روبل لكي نقوم ببعض الأعمال في الاتحاد

السوفياتي من أجل الدعم الفني اللازم لنظام الضمانات ، ويجرى تنسيق هذا العمل في
الاتحاد السوفياتي .

وبالنسبة لمواصلة تلوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتدابير الخاصة
بتنفيذ الضمانات ، فان الاتحاد السوفياتي يود أن يؤكد على الدور الهام الذي تقوم به الوكالة
ومديرها العام الدكتور ايكلونز . ونحن نقدر في الاتحاد السوفياتي ، تقديرا عاليا ، نشاط الوكالة
في تحقيق التعاون العلمي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتبادل المعلومات بما في
ذلك تنظيم المؤتمرات العلمية الدولية وتوفير المساعدة الفنية للبلدان المعنية . ان بلادى تستفيد
كثيرا من زيادة استخدام الطاقة الذرية للأغراض الخالقة ، ونحن على استعداد في المستقبل لمشاركة
الآخرين في تجاربنا وفي معلوماتنا العلمية وفي التكنولوجيا في هذا المجال ، من أجل تحقيق
المزيد من التقدم .

وختاما اسمحوا لي أن أؤكد مجددا ، ان الوكالة بصفة عامة ، تلعب دورا ناجحا في خدمة
السلم والأمن الدولي وفي تعزيز نظام منع الانتشار وفي تنمية التعاون الدولي في مجال الاستخدامات
السلمية للطاقة النووية . وفي هذا الصدد ، فاننا نتمنى المزيد من النجاح للوكالة في مهمتها
السامية .

ونود أن نعرب عن ثقتنا في أن النشاطات المثمرة التي ستقوم بها الوكالة ، سوف تسهم في
اقامة تعاون فعال من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وسوف يكون ذلك اسهاما ملحوظا
في زيادة فعالية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وسوف يعليها قوة اضافية .

السيد كروتش (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : ان تقرير

عام ١٩٧٩ للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبيان الممتاز الذي ألقاه المدير العام للوكالة الدكتور
ايكلونز والذي استمعنا اليه اليوم ، يؤكد ان من جديد ان الوكالة قد أسهمت اسهاما مشمرا في
تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتدعيم نظام منع انتشار الأسلحة
النووية .

ان نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تخدم الهدف النبيل لاستخدام انجازات التقدم
العلمي والتكنولوجي لصالح الشعوب وليس للاضرار بها .

ان عمل هذه الوكالة بل ويمكن أن نذهب الى حد القول بأن مصير هذه المنظمة ، يرتبط ارتباطا وثيقا بنظام منع انتشار الأسلحة النووية وعنصره الأساسي هو معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تتفق مع أهداف هذه المعاهدة التي انضمت اليها كواحدة من أولى الدول . وبعد عشر سنوات من وجودها ، فقد أصبحت هذه المعاهدة حقيقة في الحياة الدولية ولها أثر ايجابي على الجهود من أجل الانفراج ونزع السلاح ودعم الأمن الدولي . ولقد تأكد ذلك في مؤتمر الاستعراض الثاني للدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية . ورغم ان هذا المؤتمر للأسف ، لم يتمكن من التوصل الى اتفاق بشأن نص وثيقة ختامية ورغم اختلاف المواقف بشأن العديد من المسائل ، فان الأطراف في المعاهدة قد حددوا أنفسهم بالنسبة لهذه الأداة من أدوات القانون الدولي ، وكذلك ركزوا على أهمية مبدأ منع انتشار الأسلحة النووية .

اننا نتفق مع جميع الدول التي عبرت عن قلقها ازاء سياق التسلح الذي لم يخف ، ونرى ان قرارات دول حلف شمال الأطلسي الأخيرة في مجال التسليح تعد نتيجة لسياسة المواجهة التي تهدد من جديد السلام والانفراج وتعوق التعاون الدولي ، وبصفة خاصة في مجال الاستخدام السلمية للطاقة النووية . ان المخرج الوحيد هو بذل الجهود من أجل وقف سياق التسلح ، وبادء ذي بدء في مجال الأسلحة النووية ، وأن نبادر الى اتخاذ التدابير المؤدية لنزع السلاح .

ومن المعروف جيدا ان جمهورية المانيا الديمقراطية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان الاشترالية الأخرى تدعو الى الابرام السريع لاتفاقية بشأن الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية ، وهي تناضل من أجل فرض ضمانات أمن فعلية للبلدان غير النووية وتدعو الى البدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي الشامل .

ان أهداف الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة تتضمن كذلك التوصل الى مبادرات فعالة في هذا الشأن . ان كل ما تم انجازه حتى الآن في مجال الحد من التسليح ونزع السلاح يجب أن يستخدم وأن يكرس من أجل التقدم في هذه العملية الصعبة . ان هذا ينطبق أولا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية الى جعل هذه المعاهدة عالمية في نطاقها .

ان عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات هو اسهام قيم في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . ان التقرير بشأن ضمانات الحماية يدفعنا الى الاستنتاج القائم على أسس متينة بأن المواد النووية الخاضعة لهذا الاشراف قد بقيت في مجال الأنشطة النووية السلمية .

ان هذا الانجاز للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو انجاز ذو أهمية هائلة في بناء وتعزيز الثقة فيما بين الدول وهي ضرورية من أجل التعاون السلمي . ان جمهورية المانيا الديمقراطية سوف تستمر في تأييد الجهود التي تتخذها الأمانة لتعزيز فاعلية الضمانات .

ومن جانب آخر يجب أن نلاحظ بقلق ان عدد الدول غير المسلحة نوويا التي يجري بها تشغيل منشآت نووية غير خاضعة للضمانات قد ظل دون تغيير ، بل وأكثر من ذلك فان التقارير تشير الى احتمال ازدياد هذا العدد في المستقبل القريب .

لذلك فان المطالب بتنفيذ اتفاقات الضمانات التي عقدت حتى الآن وبأن تخضع الدول غير المسلحة نوويا كافة أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لها أهمية عظمى .

وعن طريق الاعداد الناجح لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وعرضها للتوقيع عليها فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد انجزت مهمة هامة . ان جمهورية المانيا الديمقراطية قد وقعت هذه الاتفاقية وهي تعد الآن للتصديق عليها . وتأمل بلادى أن تنضم جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الى هذه الوثيقة ذات الأهمية الكبرى للأمن النووي .

اننا نشني على نشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيل الاتمام الناجح للدراسات الخاصة بتقييم الدورة الدولية للوقود النووي . وقد اسفرت تلك النشاطات ، فيما أدت اليه ، عن انشاء اللجنة المعنية بتأكيدات التوريد في اطار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتشترك جمهورية المانيا الديمقراطية اشتراكا نشطا في أعمال اللجنة . وتتوخى مساهمة جمهورية المانيا الديمقراطية تحقيق هدف تمشي التوصيات والاقتراحات التي أعدتها اللجنة مع المحاولات الرامية الى تحقيق المزيد من تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية .

ان جمهورية المانيا الديمقراطية تؤيد الخطة الرامية الى الدعوة الى مؤتمر لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية في عام ١٩٨٣ . ووفقا لبيان حكومة بلادي فيما يتعلق بهذه المسألة يجب أن يتركز الاهتمام الأساسي لهذا المؤتمر على تعزيز ومواصلة تطوير المبادئ الأساسية التي نشأت في حقل التعاون الدولي في هذا المجال . ان هذا سيعطي دفعة جديدة للأنشطة في مجال الطاقة النووية . وفي هذا السياق اننا ننظر الى المزيد من تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية كجزء لا يتجزأ من هذا التطور .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن تلعب دورا مركزيا في التحضير للمؤتمر وعقده . وعلى مدى أكثر من عقدين من أنشطتها فان الوكالة قد جمعت خبرة قيمة في هذا المجال . واسمحوا لي أن أبدأ بعض التعليقات بشأن بنود خاصة في التقرير الحالي . ان برنامج العمل في مفهومه وهيكله أكثر وضوحا وتعبيرا من البرامج السابقة وتأخذ في الاعتبار الاتجاهات الحالية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ان بلادي ستقدم باسهامها في التنفيذ الناجح لهذا البرنامج بينما تعلق أهمية خاصة للعناصر التالية من البرنامج : المعونة الفنية ، الضمانات ، الأمن النووي ، الطاقة النووية والنظام الدولي للتوثيق النووي (INIS) ونحن نشكر أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لجهودها في ابقاء معدل الزيادة في ميزانيتها لعام ١٩٨١ في اطار الحدود الموضوعة . ان الزيادة في مخصصات الميزانية المتعلقة بالمجالات المحددة الخاصة بالضمانات والمعونة الفنية والأمن النووي وحماية البيئة لها ما يبررها . وكلها مجالات هامة من مجالات الأنشطة التنظيمية وأنشطة الترويج . ان التزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بممارسة الرقابة وفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار يتضمن نفقات اضافية

وخاصة لأنه من المطلوب ان تزيد من توسعها وان تعزز عملية الضمانات من الناحيتين المادية والفنية وان تزيد من فعاليتها ، وبالإضافة الى ذلك يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن النطاق المطرد التوسع للاستخدامات السلمية للطاقة النووية يعني مزيدا من المفاعلات النووية والمواد والمعدات النووية التي توضع تحت اشراف الوكالة .

واتفاقا مع سياستها في تقديم التأييد والعون الاقتصادي للبلدان النامية ، فان جمهورية ألمانيا الديمقراطية تعتبر انه من المهام الهامة تقديم اسهام ملائمة في إطار المعونة الفنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ان هذا الاسهام يبني على أساس اسهامنا الطوعي أثناء السنوات القليلة الماضية والذي - كما سيكون الحال في عام ١٩٨١ - زاد دائما عن نصيبنا من المبلغ المستهدف ، ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد زادت مساهمتها لعام ١٩٨١ الى ٣٢٥ ألف مارك ألماني . ويفضل التعاون الطيب بين أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبين الأجهزة المختصة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية فان الاسهام الطوعي لبلادى بالعملة الوطنية قد استخدم استخداما كاملا في أهداف المعونة التقنية .

وبالإضافة الى ذلك فان برنامجا طويل الأجل يبرز عدة مجالات تستعد بلادى لتقديم تعاونها بشأنه ، قد قدم لأمانة الوكالة . ويأخذ البرنامج في الاعتبار الاتجاهات الأساسية لتطور الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وكذلك الأمانى التي عبرت عنها البلدان النامية في هذا الشأن . ووفقا لنظامها الأساسي فان الوكالة قد أقامت نظاما فعالا لتمويل المعونة التقنية وفي هذا الإطار يجب أن يؤخذ في الاعتبار ان هذه المعونة لن تكون فعلية وفعالة الا اذا قامت على أساس طوعي . ان النمو السريع للمعونة التقنية على مدى الأعوام الماضية يبرر الحفاظ على هذا المبدأ ، وان تأخذ هذا في الاعتبار فان جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد انضمت الى القرار المتخذ بتوافق الآراء بشأن تحديد أرقام تسخيط استدلالية لتمويل المعونة التقنية المستهدفة للعالمين المقبلين .

وفي ختام بياني أود أن أعبر عن عرفاني وتقديرى للعمير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد سيجفارد ايكلوند وللعاملين معه على العمل الممتاز الذى قاموا به في العام الماضي .

السيد بلترامينو (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : انني أود أن أتحدث الى هذه الجمعية في إطار مناقشة البند الرابع عشر من جدول أعمالنا لكي أعلن عن بعض وجهات نظر وفد بلادى بشأن التقرير المعني بنشاطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٧٩ ، وبصفة عامة فيما يتعلق بالدور الأساسي للطاقة النووية التي تستخدم لأغراض سلمية وكعامل من عوامل التنمية الاقتصادية للشعوب .

وأود في المقام الأول أن أكرر تهاني حكومتى للسيد المدير العام للوكالة الدكتور سيجفارد أوكلاندر لعمله الممتاز وكذلك للعاملين معه . ان النطاق الواسع للنشاطات التي تم القيام بها خلال عام ١٩٧٩ ، ينعكس كما هو معتاد في التقرير الذي قدم الى هذه الجمعية العامة . ان ارتياحنا ازاء الأعمال التي اضطلعت بها الوكالة ، يمتد الى جانب ذلك الى اللجنة التي انشئت أخيرا والمعنية بتأمين الامداد النووية والتي نتمنى لها كل نجاح في مهمتها الكبيرة .

وفي الوقت الحالي ، فان أى تكرار لا ضرورة له بشأن حقيقة أن اعتماد بعض الدول على الطاقة النووية اليوم أو في المستقبل سيصبح مسألة تتعلق ببقائها ، بينما أن درجة السيطرة على الطاقة النووية في استخداماتها السلمية ستشكل حافزا فعالا لقدراتها وطاقاتها الوطنية وبالتالي فانه يجب تعزيزها . ولأسباب عديدة يأسف لها وفد بلادى ، فان الأمر ليس كذلك . وحتى يحمين الوقت الذي يصبح فيه هذا الرأى صادقا وتشارك فيه جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي وينعكس على أعمالها ، فلن يكون هباء أن نكرر هذا الرأى وأن ندعو اليه .

ومن بين الموارد التي بدأ كوكبنا يعطي انذارات بشأنها ، مورد الطاقة وهو من أكثر هذه الموارد حرجا . ان أمورا واقعية وأمورا تغذيها اعتبارات سياسية تتفاعل وتطبع بعمق الزمن السدى نعيشه . ورغم حقيقة أن أى تطور بشأن هذا الموضوع خاضع لمستويات كبيرة من عدم الدقة ، فاننا لن نبتعد عن الحقيقة اذا قلنا ان احتياجات الوقود الحفري ستنفد عند منتصف القرن المقبل ، وأن اليورانيوم اذا استخدم بطريقة تسمح باستغلاله بأفضل شكل يمكن أن يصبح أعم مصادر الطاقة في المستقبل البعيد .

ان جمهورية الارجنتين التي تتفهم خطورة الموقف ، قد أولت منذ وقت طويل اهتماما خاصا وكرست موارد وجهودا كبيرة لتلوير قدرتها في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . كما أنها

من وجهة نظر متعددة الجوانب ، قد أيدت في حدود امكانياتها وطاقاتها أعمال الوكالة الدولية للطاقة النووية . ونحن نرى أن دور الوكالة حيوي على أساس أن البشرية تتطلب مفاعلات نووية أفضل وأكثر لتغطية احتياجاتها في المستقبل ، وعند ما أقول أفضل فإني أفكر في منشآت أكثر فعالية وأكثر أمنا . ونحن نعتمد في هذا الأمر على التكنولوجيا التي يتوصل إليها الشركاء الأكثر تقدما وعلى الأجهزة التي تعتبر جزءا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكما هو طبيعي من جانب آخر ، فإنه تعلقنا مسألة الانتشار النووي التي تتصل نظريا بمسألة تطوير التكنولوجيا . ان الارجننتين بلد محب للسلام ، وما هو أكثر من ذلك أهمية هو أنها أثبتت عبر التاريخ انها محبة للسلام وتحترم بشكل كامل وتؤيد أجهزة الضمانات التي توفرها الوكالة ، وتوافق على أنه يجب مراجعة هذه الأجهزة حتى يمكن أن تواكب التقدم الذي يحرز في مجال المنشآت النووية . اننا لا نود أن نخفي قلقنا الذي يتزايد نتيجة لاسباب حقيقية وفعلية كتلك التي توصلت إليها الدراسة الشاملة للأسلحة النووية التي وضعتها مجموعة الخبراء الذين عينهم الأمين العام عندما قالت انه في السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة :

” . . . زاد العدد الشامل للرؤوس النووية الاستراتيجية من ٥٠٠ الى ٢٠٠٩

فيما يتعلق بالولايات المتحدة ، ومن ألف رأس نووي الى ٦٠٠٠ رأس نووي على الأقل بالنسبة للاتحاد السوفياتي ” . (A/35/392 ، مرفق ، فقرة ٥)

ولقد كنا نقول في البداية انه مازال من الضروري الاصرار على الدفاع عن مبادئ الانصاف التي تكمن في مطالبنا . ورغم أن هذا التأكيد لا يعني تقييما ايجابيا للوضع الحالي ، فإننا لسنا متشائمين الى هذا الحد ، ونحن نقيّم ونقد بعض التقدم الذي أحرز .

وفي المقام الأول ، لا يمكن أن ننكر أن جو المناقشة الدولية أصبح أكثر موضوعية اليوم عما كان عليه منذ بضعة أعوام . وهو تطور ليس من قبيل المصادفة من جانب آخر . وفي المناسبات العديدة التي نوقشت فيها هذه المسائل سواء في البرنامج الدولي لتقييم دورة الوقود النووي أو في المؤتمر الاستعراضي الثاني لمعاهدة منع الانتشار ، فإن المجتمع الدولي قد رفض أن يساند تطبيق سياسات تقييدية من جانب تلك البلدان التي تسيطر على التجارة النووية .

وفي المقام الثاني ، وأقول ذلك من وجهة نظر بلادى المحددة ، يمكننا أن ننظر بارتياح الى انه رغم عدم توفر الظروف الدولية المحبذة دائما ، فان الخطة التي اتبعتها وكالة الطاقة الذرية يتم تطبيقها بشكل ناجح سواء فيما يتعلق ببناء المفاعلات النووية أو في توفير برامج النظائر المشعة والاشعاعات ، وبرنامج الحماية الاشعاعية ، وأخيرا البحث والتنمية النووية .

ورغم انه سابق لأوانه ان نقوم بتقييم لتجربتنا في السنوات الماضية ، فاننا نجد أن تفسيرنا مناسباً للأسباب والآثار التي لاحظناها موجودة في الكلمات التي القاها رئيس اللجنة الوطنية للطاقة النووية لجمهورية الأرجنتين ، الاميرال كارلوس كاسترو ماديرو ، عندما افتتح في ٣٠ من حزيران / يونيه الماضي في بوينس آيرس الاجتماع العادي الأول لبلدان عدم الانحياز المنسقة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . وعند تناوله للنتائج القليلة التي أحرزت في مجال التعاون الدولي النووي في السنوات الأخيرة خرج السيد كاسترو ماديرو بالاستنتاجات الآتية ، والتي سأقتبسها بالانكليزية لأنها اللغة التي حررت بها الوثيقة الختامية والتي ضمت الى الخطاب الافتتاحي :

(ثم تحدث بالانكليزية)

" ١ - ان القرارات من طرف واحد التي تؤثر في التعاون الدولي والتي لا تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للبلدان المتأثرة ، لا يمكن أن تؤدي الا الى عزلة اولئك الذين يتخذون هذه القرارات .

" ٢ - ان المبادئ الاخلاقية التي نشترك فيها جميعا يجب عدم الدعوة اليها لحماية المصالح السياسية والاقتصادية للقلة . وكنتيجة لذلك فان المبادئ تفقد قيمتها ويتولد انعدام الثقة فيما بين اولئك الذين يشعرون بأنهم ضحايا لزيغ اخلاقي ولضرر مادي .

" ٣ - ليس من الممكن التمييز أو أن نتوقع في الوقت ذاته أن الضحية ستقبل ذلك دون أن تبذل كل جهد في امكانها لتتحرر من هذا التمييز . وفي ظل ظروف تمييزية فان امكانات التعاون الدولي تصبح معدومة ، وبدلا من ذلك يمهّد الطريق نحو الفوضى .

(ثم واصل الحديث بالاسبانية)

ان وفد بلادى يأمل أملا كبيرا في أن يتسنى في السنوات القادمة احراز تقدم في مجال التعاون الدولي عبر الحوار والتفاهم . واننا نولي بشكل خاص أهمية كبرى الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ونأمل أن يكون المؤتمر نقطة انطلاق لمفهوم جديد للعلاقات فيما بين الدول في هذه الموضوعات . واننا لا نود تكرار وجهات نظر حكومة بلادى فيما يتعلق بهذا المؤتمر وقد ابلغناها للأمين العام ووردت في الوثيقة A/35/487 ، فإني سأسمح لنفسي أن أؤكد فقط على أنها قائمة على المقاييس التي اتفقت عليها مجموعة التنسيق للبلدان غير المنحازة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وهي المقاييس التي تم التوصل اليها في الاجتماع الأخير الذى عقد في بيونس ايريس فيما بين ٣٠ من حزيران / يونيه و ٤ من تموز/ يوليه الماضيين . ان الاجتماع المذكور قد اثبت من جانب آخر ارادة بلداننا في تحديد مجالات التعاون الممكنة ، وكذلك تخطيط الأجهزة المحققة لهذا التعاون . ونحن على ثقة اننا سنتقدم في تحقيق هذه الأهداف ، واننا سنوسع من أساس العرض والطلب في مجال الطاقة النووية كما نأمل - في الوقت ذاته - في أن هذه العملية ستأخذ بعدا عالميا وأن المؤتمر سوف يسهم في ذلك ونعتبر أن هذا تطور ايجابي يجب تشجيعه .

برنامج العمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل رفع الجلسة ، أود أن أعطي الجمعية فكرة عن

برنامج اعمالنا للاسبوع المقبل .

اسمحوا لي أولا أن أشرح بالتفصيل برنامج العمل ليوم الاثنين . وكما يعرف الأعضاء ، فان الاحتفال بالبند ٤ الرسمي للعقد الدولي لمياه الشرب والاصحاح سيعقد في الجلسة العامة التي ستعقد يوم الاثنين العاشر من تشرين الثاني / نوفمبر حيث يعرض على الجمعية تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٦١ (و) من جدول الأعمال الوارد في الوثيقة A/35/592 بعنوان " اعلان بند ٤ عقد مياه الشرب النقية والاصحاح ١٩٨١-١٩٩٠ " .

اخذا في الاعتبار بمقرر الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٩ من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ الذي يصرح لرؤساء الوكالات المتخصصة وبعيئات الأمم المتحدة المعنية بشكل مباشر بالموضوع بالتحدث أمام هذه الجمعية في هذه المناسبة ، فان قائمة المتحدثين ستتضمن - بالاضافة الى الأمين العام - المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، المدير التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبعد ذلك نستمع الى بيانات رؤساء المجموعات الاقليمية وسائر الممثلين بما في ذلك رئيس مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذي عقد في عام ١٩٧٧ في مار دل بلاتا والذين سجلوا اسماءهم على القائمة . بعد الاستماع الى كل هذه البيانات ، سوف تقوم الجمعية باصدار مقرر بشأن توصية اللجنة الثانية الخاصة بالبند (و) من جدول الأعمال ، وبعد ذلك نستمع الى تعليقات التصويت - ان وجدت - وبهذا يختتم الاجتماع الخاص - ليوم واحد - لاعلان بدء العقد الدولي لمياه الشرب النقية والاصحاح .

في صباح يوم الثلاثاء الموافق ١١ من تشرين الثاني /نوفمبر ، ستبدأ الجمعية نظرها في البند ٢٨ من جدول الأعمال "سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ، وعندئذ تنظر تقارير اللجنة الرابعة تحت البند ١٨ من جدول الأعمال " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، والبند ٨٤ " المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " ، والبند ٨٥ " مسألة تيمور الشرقية " ، والبندين ٨٧ ، ١٢ " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، والبند ٨٨ " برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى للجنوب الافريقي " ، والبند ٨٩ " التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي " .

بعد ظهر يوم الثلاثاء والايام التالية حتى صباح يوم الجمعة ١٤ من تشرين الثاني /نوفمبر ستواصل الجمعية نظرها للبند ٢٨ من جدول الأعمال " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . وفي هذا الصدد من المتوقع أن تسمع اللجنة السياسية الخاصة الى المنظمات المعنية بشكل خاص بالمسألة بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ١٣ من تشرين الثاني /نوفمبر .

بعد ظهر يوم الجمعة ١٤ من تشرين الثاني /نوفمبر سوف تنظر الجمعية في تقارير اللجنة الثالثة بشأن بنود جدول الأعمال الآتية : البند ٦٦ " ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية

وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم الى النظم الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان " ، والبند ٦٧ " تنفيذ برنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري " ، والبند ٧٤ " القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري " ، والبند ٧٥ " ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللاسرار في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على الوجه الفعّال " .
انني لآمل أن تساعد هذه المعلومات المتقدمة الوفود في تنظيم عملها .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣/١